العدد الأول
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢٠

دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات

إعداد

د/ أيمن فتحي عباس حرويس

مدرس بقسم مجالات الخدمة الإجتماعية

بالمعهد العالي للخدمة الإجتماعية بكفر الشيخ

٢٠٢٠م

دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٠/٣/١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٠/٤/٥

مستخلص:

تتناول الدراسة دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات، وتستهدف تحديد الآثار الناجمة عنه، وأدوار الممارسة العامة فى الحد منها، واقتراح تصور لذلك، وهي دراسة وصفية، تستخدم المسح الاجتماعي وأداة الاستبار، وطبقت بمكتب المساندة الاجتماعية على (٣٦) زوجة قاصر، وتوصلت إلى أن أهم تلك الآثار، عدم استكمال التعليم، عدم الاستمتاع بمرحلة الطفولة،عدم القدرة على تحمل المسئوليات الأسرية، المعاناة في توفير سكن مستقل، تفشي قيم اجتماعية هدامة، ارتفاع معدلات الأمية بين أفراد المجتمع، كما أن أهم أدوار الممارسة العامة التوجيه الى توثيق الزواج رسمياً ببلوغ السن القانوني، الاسهام في توفير فرص عمل مناسبة، توجيه الخطاب الديني لتناول آثار زواج القاصرات واقترحت الدراسة تصوراً لأدوار الممارسة العامة للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

الكلمات المفتاحية: الدور، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، الزواج، القاصرات، زواج القاصرات.

Abstract:

The study deals with the role of the generalist practice of social work in reducing the effects of underage marriage, and aims to determine the effects resulting from it, and the roles of generalist practice in reducing them, and to suggest conception for that. It is a descriptive study that uses social survey and questionnaire tool, and was applied in the Social Support Office on a number (36) underage wife, and concluded that the most important of these effects are not completing education, not enjoying childhood, inability to assume family responsibilities, suffering in providing independent housing, spreading destructive social values, high rates of illiteracy among members of society, and the most important roles of practicing, The public directs to officially document marriage by reaching the legal age, contribute to providing suitable job opportunities, direct the religious discourse to address the effects of underage marriage, The study suggested a conception of the roles of generalist practice to reduce the effects of underage marriage.

Key words: Role, Generalist practice of social work, Marriage, Underage girls, Underage marriage

أولا: مدخل إلى مشكلة الدراسة:

تعد التنمية الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل لكافة المجتمعات وتحسين مستوى معيشة الأفراد، خاصة بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية فى ضوء تمسك البعض بشكل مبالغ فيه ببعض القيم التقليدية والتي قد تؤدي أحياناً الى انتشار العديد من الظواهر السلبية التى تحتاج الى مواجهات حاسمة وحقيقية (ناجي، محمود، ٢٠٠٧، ص٥)، كما تسعى المجتمعات الى تنظيم وتعبئة مواردها المختلفة وتوظيفها بشكل سليم من أجل إشباع احتياجات مختلف الفئات وتحسين نوعية الحياة بشكل مضطرد بحيث تزيد من قدرات البشر على الارتقاء الى مراحل أكثر تقدماً (محمود،٢٠٠٧، ص١٠)

وتعتبر الطفولة صانعة المستقبل، والاهتمام بها يعد اهتماماً بالحاضر والمستقبل معاً، حيث يعد الأطفال ثروة المجتمع البشرية فى وقت تضاءلت فيه الثروات المادية مقارنة بالثروات البشرية، وتحولت مفاهيم التنمية الى التركيز على المورد البشري الذي هو سر نجاحها وهدفها وصانعها فى ذات الوقت، كما أن مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان فى حياته، ففيها تشتد قابليته للتأثر بالعوامل المختلفة التي تحيط به، مما يؤثر على شخصيته بصورة تترك أثرها عليه طيلة حياته مما يوجب ضرورة الاهتمام بالرعاية والحماية(عبد الرحيم، مصلح،١٩٩٩، ص٢١)، لذا تعد رعاية الأطفال الصغار وحمايتهم من أولى المسئوليات الاجتماعية الملقاة على عاتق مؤسسات المجتمع تجاه أفراده، وتتزايد تلك المسئولية لدي الأسر حتى توفر الرعاية اللازمة لأفرادها مما يعود مستقبلا بالنفع عليهم على المجتمع ككل(جوهر وآخرون، ١٩٩٩، ص ٢٨٤).

وبالرغم من الأثر الواضح لدور الأسرة في حياة أبنائها، إلا أن العديد من الأطفال يتعرضون لمظاهر الحرمان منها ومن الجو الطبيعي للبيئة الأسرية نتيجة للعديد من الأسباب منها الطلاق او وفاة أحد الوالدين أو كليهما، والاصعب من ذلك الدفع بالفتيات الصغيرات مبكراً الى حقل الزواج وترك مسيرة التعليم (عمار،٢٠٠٩، ص ١٩)، وهذا يؤدى بالضرورة الى إعاقة النمو الطبيعي لهن وبالتالي خلق شخصيات غير متزنة لا تتوافق مع الوضع الجديد لكونهن زوجات دون السن وبشكل غير رسمي (ربيع، ٢٠٠١، ص ٦٩)، فهناك العديد من

الوظائف المنوطة بالأسرة من أهمها حماية الأبناء ورعايتهم وإشباع احتياجاتهم المختلفة وإعدادهم ليعيشوا بمجتمعاتهم بالشكل المناسب الذي يسهم فى صقل وتنمية شخصياتهم (حامد، ٢٠١٦، ص ١٦).

ويعد الاستقرار الأسري من أهم الغايات التي يحرص عليها الدين الإسلامي من خلال الزواج كرباط مقدس يبنى على المودة والرحمة والانسجام المتبادل المبنى على التوافق بين الزوجين فى مختلف الجوانب، ولكن قد يحدث ما لا تحمد عقباه كالاختيار غير الموفق أو إجبار الفتيات على الزواج، او تزويجهن فى سن مبكرة فى ظل عدم التأهل الكافي واللازم للوفاء بمتطلبات الحياة الأسرية علاوة على عدم استيفاء جميع الضمانات اللازمة لإتمام الزواج، مما يقد يحول الحياة الأسرية إلي حالة من عدم الاستقرار وربما تستحيل تلك الحياة بعد استنفاذ كافة وسائل الإصلاح (المتولي، ٢٠٠٩، ص ٢١٣).

وتعتبر الأم العمود الفقري للأسرة فهي المسئولة عن تلبية جميع احتياجات ومتطلبات أفراد الأسرة بشكل دائم، كما أنها تتحمل مسئولية تنشئة ورعاية الأبناء، مما يتطلب إلمامها الكامل باحتياجات أبنائها وهذا قد لا يتوفر بشكل كافٍ لدى الفتيات الصغيرات(سليمان، ٢٠١٢، ص ٧).

والزواج ظاهرة سيكولوجية تتوقف على اكتمال النمو والاستعداد للاندماج مع الآخر والتضحية في سبيل الأسرة بما فيها من زوج وأبناء، كما أنه ظاهرة اجتماعية نظراً لما يستلزمه من تصديق وقبول واعتراف مجتمعي، وإن كانت معظم المجتمعات تجعل للدولة نصيباً من الاعتراف بشرعيته تعبيراً عن الطابع الجمعي الذي يتخذه الزواج حينما يصبح " عقدا " ولذا فإن إشهار الزواج لا يعد مسألة فردية تخص الطرفان (الزوج والزوجة) إنما هو نظاماً اجتماعياً يحيطه المجتمع بالضمانات اللازمة للحفاظ عليه وصيانته (جبريل، ٢٠٠٣، ص ١١)، إلا أن الزواج تطور بتطور الحياة الاجتماعية واختلف باختلاف المجتمعات وعبر الأزمنة المختلفة داخل المجتمع الواحد، علاوة علي تأثر الزواج بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يفرضها الواقع المجتمعي (حجازي، ٢٠١٥، ص ٧٣٥).

علاوة على ما سبق فان الزواج كنظام اجتماعي قد تأثر بالعديد من الظواهر الاجتماعية كارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات وغير ذلك من ارتفاع معدلات الفقر ببين غالبية الأسر مما يدفع الى انتشار ظاهرة زواج القاصرات الذي يعد من احدث صور الاتجار بالبشر حيث يجعل من الفتاه القاصر مجرد سلعة للبيع والشراء (المصيلحي، ٢٠١١، ص

٦٤٢٢)، فزواج القاصرات يعد جريمة مكتملة الأركان فى حق فتيات قبل بلوغهن السن الإنساني والقانوني وهى ظاهرة اجتماعية فى منتهى الخطورة، ولها كثير من الآثار السلبية على الأسرة والمجتمع، حيث إن الفتاة فى هذه المرحلة العمرية وهى مرحلة الطفولة تكون غير مهيأة من الناحية النفسية والعقلية والثقافية والجسدية لتقوم بمسئولية إدارة بيت ورعاية زوج وتربية أطفال، فتتحمل عبئاً لا قدرة لها عليه، ولا تستوعب دورها به مطلقاً، فمثل هذا الزواج يعد اغتصاباً للحق فى الطفولة كما أنه يؤدي إلى العديد من الكوارث، والآثار الاجتماعيّة، والنفسيّة السيئة، فتنتشر هذه الظاهرة بين الفتيات بشكل كبير، وخصوصاً في الفترة العمرية بين ٨ – ١٥ سنة، وتختلف طبيعة هذا الزواج بالاعتماد على العديد من العوامل الاجتماعيّة المؤثرة فيه، فهو زواج غير رسمي للأطفال يلاحظ أن غالبية المتضررين منه من الفتيات، ومعظمهن يعشن أوضاعاً اجتماعية واقتصادية متدنية (اليونيسيف،٢٠١٧).

لذا يشكل الفقر خطراً حقيقياً على الاستقرار الاجتماعي لأي مجتمع، فهو يولد بيئة خصبة لنمو العديد من أشكال الانحرافات المختلفة، كما أنه يتسبب في ظهور العديد من المشاكل والظواهر السلبية التى تستوجب تضافر كافة الجهود للتعامل معها، كما أنه يؤدي الى عدم التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات استمرار الحياة التى قد لا تتوفر بالشكل المطلوب لدي بعض الأسر مما يجعل المجال خصباً للدفع بالفتيات الصغيرات إلي الزواج المبكر "زواج القاصرات" (عزام، ٢٠٠٨، ص ١١٣).

وتتنوع الآثار التى تعانى منها الفتيات القاصرات منها الآثار الجسمية، الجنسية، النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، وذلك للعديد من الأسباب كالتمسك ببعض العادات والقيم والمعتقدات الاجتماعية الخاطئة (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩، ص ٣٣٢)، يضاف الى ما سبق وجود إساءات أسرية ومجتمعية، موجهة أيضا الى الفتيات القاصرات منها على سبيل المثال إجبارهن علي الزواج قبل السن القانوني للزواج وكذا قبل اكتمال النضج البيولوجي والعاطفي(المصيلحى، ٢٠١٦، ص ٧٩).

كما يعد زواج القاصرات معوقاً مباشراً لاستقلالية الفتيات الصغيرات ومهدداً لطاقاتهن الإبداعية وله العديد من الآثار المستقبلية الضارة على شخصياتهن كالسلبية وعدم القدرة على تحمل المسئولية ومواجهة العقبات المختلفة، مما يجعل طموحهن اقل بكثير مقارنة بما يمتلكن من قدرات وإمكانات، علاوة على الإصابة بالعاهات الخطرة والمستديمة فى بعض الحالات، بجانب الآثار الاجتماعية المتعددة وانعدام المشاركة فى الأنشطة المجتمعية واضطراب علاقاتهن الاجتماعية. (Tiffoy, 2012, P131)

ومن الملاحظ أنه فى الكثير من حالات زواج القاصرات أنهن لم يستكملن مسيرتهن التعليمية لدخولهن مبكراً فى الزواج، على الرغم من ضرورة الاهتمام بهذه المرحلة العمرية من منطلق أن ذلك يعد استثماراً حقيقياً فى رأس المال البشري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ص٢)، كما أن ذلك يعد انتهاكاً لمبدأ التناسب العمري نسبياً بين الزوجين لما له من أثر واضح فى تحقيق التكافؤ بين الزوجين، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الأسري فيما بعد (عبدالعاطى وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٥٤).

وينتشر زواج القاصرات فى الريف والأماكن غير الحضارية، حيث يتم تزويج الفتاه القاصر فى ظل تواطؤ شامل من الأب، المأذون، الزوج من خلال شهادات تسنين يمكن تزويرها، وفى هذا انتهاكا لحقوق الفتاة التي لم يكتمل نضجها الجسمي والعاطفي والانفعالي والفكري، مما يترتب عليه إحساس الفتاة بمشاعر الظلم والضعف وعدم القدرة علي اتخاذ القرارات التي تتعلق بها، كما تتزايد معدلات تزويج القاصرات من الوافدين من بلاد أخرى بحثاً عن المتعة المؤقتة، ويتم ذلك بالاتفاق المتبادل بين أسرة الفتاة والزوج الوافد والسمسار فى مقابل مبلغ مادي معين، وبهذا المنطلق تصبح الفتاة أشبه بسلعة تباع لمن يدفع الثمن والرابح هو الذي يدفع أكثر، ويترتب على ذلك آثاراً سلبية وخيمة على كل من الفتاة القاصر والأسرة والأبناء وعلى المجتمع ككل (المصيلحى، ٢٠١٦، ص ٧٨).

يضاف الى ما سبق تزايد معدلات زواج القاصرات فى الفترة العمرية ما بين ١٢الى ١٧ مما يعد انتهاكاً صريحاً لمرحلة المراهقة بشكليها "المبكر والمتوسطة" حيث أشار البعض الى أن مرحلة المراهقة تنقسم الى ثلاثة أقسام هي: مرحلة الطفولة المبكرة (١٢-١٤ سنة) وتقابل المرحلة الأساسية، مرحلة المراهقة المتوسطة (١٥-١٧ سنة) وتقابل المرحلة الثانوية، مرحلة المراهقة المتأخرة (١٨-٢١ سنة) وتقابل المرحلة الجامعية (زهران، ١٩٩٤، ص ٣٢٨).

ومن العوامل المؤدية الى زواج القاصرات أيضا تدنى مستوى الوعي الديني والقانوني والاجتماعي لدي بعض الأسر وبالتالي لدي أبناء تلك الأسر، علاوة علي انتشار الأمية والتأثير السلبي الاتجاهات الأسرية تجاه الاستمرارية فى تعليم الأبناء وخاصة الإناث مما يدفع تلك الأسر الى التفكير فى تزويج الفتيات مبكرا كبديل عن عدم استكمال مسيرة التعليم (Unicef, 2001, P30)' يضاف الى ذلك أيضا انخفاض الدخل والغلاء المعيشي وبالتالي عجز بعض الأسر عن تدبير تكاليف الحياة، كما تلعب القيم والتقاليد والموروثات الشعبية

المعطيات الثقافية لبعض المناطق الريفية والعشوائية دوراً أساسياً فى الزواج المبكر للفتيات كنوع من الستر والعفة (World Bank, 1994, P40).

فزواج القاصرات قضية طبية لها أبعاد اجتماعية، فلها من الناحية الطبية انعكاسات متعددة على صحة المرأة المتزوجة قبل اكتمال نموها وعلى مولودها، واجتماعياً فلها تأثيراً سلبياً على أطراف الزواج وعلى عدم توافق الحياة الأسرية وعدم استمراريته لمن تزوج مبكراً (الشاهد، ٢٠١٧، ص ٣٤).

كما تتنوع الآثار الناجمة عن زواج القاصرات لتشمل كل من الفتاة القاصر والزوج والأسرة والمجتمع ككل، فالفتاة القاصر تتعرض لسوء المعاملة من جانب الزوج أحيانا، والاستغلال الجنسي الذي يترتب عليه الإصابة ببعض الأمراض كالايدز وغيره، أيضا التعرض للحمل المبكر وما يترتب عليه من إنهاك بدني للفتاة، الإجهاض المتكرر، ارتفاع نسبة وفيات الأمهات الصغيرات وكذلك الأطفال، استغلال الفتيات الصغيرات فى الأعمال المنزلية التى لا تناسب قواهم البدنية، ضياع فرص التعليم، ارتفاع معدلات الطلاق، ضياع الحقوق الزوجية وبالتالي ضياع حقوق الأبناء وذلك لعدم توثيق وقائع زواج القاصرات بشكل قانوني، إنجاب أطفال مجهولى النسب لتعذر ثبوت نسبهم فى بعض الحالات والتي غالباً ما ينسب فيها الطفل الى أقارب الأم، صعوبة استخراج الوثائق الرسمية بالفتاة أو الأبناء (فهمي، ٢٠٠١، ص ٢١٨).

هذا وتلعب المؤسسات الاجتماعية دوراً بارزاً فى الحد من الآثار والمشكلات المترتبة علي زواج القاصرات من خلال توفير الرعاية اللازمة للفتيات القاصرات وأسرهن، مع توفير الحماية القانونية لهن والعمل على حمايتهن ويظهر ذلك جليا من خلال خدمات مكتب المساندة الاجتماعية للمرأة (الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ٢٠٠٧، ص٦٦).

ونظراً لكون زواج القاصرات من المشكلات الاجتماعية المعاصرة والمرتبطة بالكيان المجتمعي بجانب العديد من المشكلات الأخرى، فان الأمر يستلزم تدخل مهنة الخدمة الاجتماعية للتعامل معها من خلال ما تمتلكه من اتجاهات علمية حديثة تمكنها من تحقيق نتائج ايجابية فى تناول المشكلات، ومن تلك الاتجاهات الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية حيث انه لا يركز على استخدام طريقة مهنية بعينها أو مدخل معين دون الآخر، بل بالاعتماد على جميع معارف المهنة ككل ودون التركيز على وحدات عامل محددة بل بالعمل على متصل انساق العملاء بدءاً بالفرد فالأسرة فالجماعة فالمجتمع بهدف إحداث

التغير المطلوب على كافة المستويات للتخفيف من حدة المشكلات الناجمة عن تلك الظاهرة (الجالي، ٢٠١٤، ص ١٠).

والخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تتعامل مع انساق العملاء بشتي صورهم من الأفراد والجماعات والمجتمعات فى ضوء قاعدتها العلمية المعرفية وأساليبها ومهاراتها الفنية المتنوعة، فهي بذلك تتعاون مع غيرها من المهن والتخصصات الأخرى سعيا لتحقيق الأهداف التكاملية العلاجية والوقائية والتنموية (جبل، ٢٠٠١، ص ١١)، كما أنها تساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة المشكلات المختلفة وتأكيد حق الجميع فى النمو المناسب والتمتع بالحياة الكريمة (علي، ٢٠١٢، ص ٣٢)، كما أنها تسعى أيضا الى تحقيق الرفاهية الإنسانية فى تعاملها علي كافة المستويات الصغرى والمتوسطة والكبرى من خلال مجالات العمل المهني (رضوان، ٢٠١٥، ص ٢٨٤١)، كما أنها لا تركز فقط على مشكلات من يعانون من خبرات سيئة كالفتيات القاصرات فقط، إنما تركز على دراسة كافة ظروفهم الاجتماعية وبالتالي تناول ما ينجم عنها من مشكلات وآثار مختلفة(مسلم، ٢٠١٥، ص ٢٨٧٥).

وفي إطار هذا التطور الهائل الذي تشهده العلوم الاجتماعية عامة والخدمة الاجتماعية بشكل خاص فقد ظهر اتجاه الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية والذي أصبح يمثل الإطار النظري والتطبيقي لبرامج الخدمة الاجتماعية (سليمان وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٦)، فهي اتجاه يقوم على أساس نظري يتضمن العديد من النظريات العلمية المستمدة من العلوم الإنسانية بجانب الأسس القيمية والمهارية التى تعكس الطبيعة المميزة لممارسة المهنة فى العديد من المجالات (علي، ٢٠٠٣، ص ٣٦٢)، علاوة على الاهتمام بالعلاقات المتبادلة من خلال المحتوي الكلي للممارسة (المجالات) ومؤسسات الممارسة (الأولية والثانوية) للعمل مع كافة المشكلات الاجتماعية لشخص فى بيئة(حبيب، ٢٠١٠، ص٢٠)، أى العمل مع وحدات وأنساق متعددة ومشاكل مختلفة ومتنوعة بواسطة ممارس عام لتحقيق عملية المساعدة (أبوالنصر، ٢٠٠٩، ص ١١٠)، وفى ذلك يمكن للممارس العام فى الخدمة الاجتماعية أن يلعب دوراً محورياً فى مواجهة الآثار المختلفة الناجمة عن زواج القاصرات.

كما تهدف الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية إلى إكساب المهارات والمعارف والقيم التى تساعد على التعامل الأمثل وبمنظور شمولي يتفق والظواهر والمشكلات الاجتماعية المختلفة والتي من بينها زواج القاصرات (سليمان، ٢٠٠٥، ص ١٤)، كما أنها تدرس تفاعل القضايا الشخصية والمجتمعية سعيا للكشف عن العوامل المسببة وكذلك الآثار المترتبة على مختلف الظواهر والمشكلات وما ينجم عنها من مشكلات أخرى (علي،

٢٠١١، ص ١٧١)، حيث يركز الممارس العام على ما يجب عمله للكشف عن المشكلات وأسبابها الحقيقية فى ضوء الاختيار الحر والاعتماد على معطيات عملية حل المشكلة (أبوالنصر، ٢٠٠٩، ص ١٠٣)، كما أنه يهتم بالتعامل مع جميع الأنساق ذات العلاقة بالموقف الإشكالي (الصغرى والمتوسطة والكبرى) ويتوقف ذلك على مهارة اختيار أنسب النماذج المعارف المهنية التى تفيد فى إتمام عملية المساعدة بالشكل الصائب، ومن ثم فإن الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية أصبحت جزءً أساسياً من جميع مناهج الخدمة الاجتماعية فى جميع دول العالم (Mercedes، 2014، P 4)

ثانياً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

١- دراسة **الديب (٢٠٠١)** التي أثبتت أن الزواج المبكر "زواج القاصرات" للفتيات الصغيرات وإجبارهن عليه تترتب عليه العديد من الآثار من بينها حرمانهن من استكمال مسيرتهن التعليمية وحرمانهن من اللعب واللهو، مما يعبر عن مدي الإساءة الأسرية والمجتمعية تجاه الفتيات الصغيرات

٢-دراسة **حسنين (٢٠٠٩)** التي توصلت إلى أن زواج القاصرات ينتهك حق الفتاه القاصر في الاختيار والتعبير عن رأيها بحرية،حيث إنها في الغالب تكن مجبره على ذلك فيُفرض عليها الزواج المبكر مما يعد انتهاكاً صارخاً للعديد من حقوقها.

٣-دراسة **السمالوطي (٢٠١٠)** التي توصلت إلى أن تدنى المستوى الأسري والمعاناة من الفقر وانخفاض الدخل وكثرة عدد الأبناء داخل الأسرة الواحدة وخاصةً الإناث من أهم العوامل التى تدفع إلى الزواج المبكر الذى تترتب عليه العديد من الآثار الصحية والنفسية والتعليمية والاجتماعية والأسرية غيرها.

٤-دراسة **هاشم (٢٠١٠)** التى أكدت أن عاملي الفقر والجهل من أكثر العوامل التى تدفع الفتيات القاصرات وأسرهن الى زواج القاصرات، كما أنه يتم فى الغالب دون الرجوع إلى الفتاة ودون موافقتها فى غياب الوعي بالواجبات والحقوق، مما يؤدى إلى عواقب وخيمة كتوتر شبكة العلاقات الاجتماعية للفتاة واستغلالها أحياناً فى أعمال منافية للآداب، بجانب احتمالات هجر الأزواج لزوجاتهم.

٥-دراسة **الفايز (٢٠١١)** التي توصلت ضمن نتائجها إلى أن هناك تنوع فى العوامل والأسباب التى تدفع اسر الفتيات القاصرات الى زواجهن مبكراً ومن بينها العادات والتقاليد الاجتماعية المتأصلة فى الثقافات المجتمعية التى تلعب دوراً حيوياً فى ظاهرة زواج القاصرات، بجانب رغبة بعض الأسر فى التخلص من براثن الفقر من خلال تزويج الفتيات من أزواج أثرياء، علماً بوجود رغبات أسرية واضحة فى التخلص من الأعباء التى تمثلها الفتاه داخل الأسرة من خلال انخراط الفتاة فى الحياة الأسرية الجديدة وبالتالي ترك مسيرة التعليم وعدم استكمالها، مع وجود رغبة لدي بعض الفتيات أيضاً فى التحرر من السلطة الأبوية، أي أن الفقر وسوء الأحوال المعيشية هي من أهم العوامل المؤدية الى زواج القاصرات.

٦-دراسة **المصيلحى (٢٠١١)** التى أكدت ضمن نتائجها على فاعلية التدخل المهني باستخدام منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية على تنمية وعي أرباب أسر الفتيات القاصرات بالمخاطر الناجمة عن زواج القاصرات على جميع الأنساق ذات العلاقة والمتمثلة فى كل من نسق الفتاة القاصر، الأبناء، الأسرة، السماسرة، المجتمع ككل.

٧-دراسة **قطب (٢٠١٢)** التي أكدت على فعالية برنامج التدخل المهني باستخدام الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الفتيات القاصرات المقبلات على الزواج بالمشكلات التى تواجه الأسر حديثة التكوين والتي من بينها مشكلة سوء التفاعلات بين الزوجين، ومشكلة تدخل الآخرين فى الشئون الداخلية للأسرة، سوء التوافق الزواجي وعدم تفهم طبيعة التعامل مع الأبناء لحداثة العهد بالزواج، عدم توافر الاستعداد الكافي لدي الفتيات الصغيرات للقيام بالمتطلبات الأسرية.

٨-دراسة **عبدالسلام (٢٠١٢)** التي أوضحت نتائجها فاعلية ممارسة العلاج الخبراتي الجماعي فى وقاية الفتيات الصغيرات المعرضات لخطر زواج القاصرات كصورة من صور الإتجار بالبشر.

٩-دراسة **الجمال (٢٠١٣)** التي جاء من بين نتائجها أن زواج القاصرات يعد من أهم صور الإتجار بالنساء فى دول العالم الثالث حيث إن الفتيات الصغيرات من الفئات الأكثر

عرضة لذلك، علاوة على إرغامهن على إتمام هذا النوع من الزواج تحقيقاً لأهدافٍ اقتصادية تأتى غالباً فى مقدمة اهتمامات معظم الأسر التي تدفع بالفتيات القاصرات نحو الزواج المبكر ودون السن القانوني لإتمام عقد الزواج.

١٠- دراسة **خورشيد وآخرون (٢٠١٣)** التي توصلت الى وجود اعتقاد خاطئ لدى بعض الفتيات وهو أن الزواج المبكر يعد من إتباع السنة والتمسك بالتعاليم الدينية بحسب اعتقاد بعض الأسر التي تدفع بالفتيات الصغيرات الى الزواج المبكر، كما أن التمسك ببعض الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد المجتمعية يعد من العوامل الدافعة الى الزواج المبكر للفتيات، لذا أثبتت الدراسة انتشار الزواج المبكر بين فتيات الطبقات الأقل فى المستوى التعليمي والاقتصادي مقارنةً بغيرها.

١١- دراسة **سيد (٢٠١٤)** التي أكدت أن العامل الاقتصادي "الفقر" من أهم العوامل التي تدفع بالأسر إلى زواج الفتيات مبكراً تحت وطأة الاحتياج المادي، واقترحت الدراسة تصوراً لدور المهنة فى دعم الجمعيات الأهلية لتحقيق أهدافها نحو الفتيات الصغيرات الفقيرات المقبلات على الزواج.

١٢- دراسة **المصيلحى (٢٠١٦)** التي أثبتت وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً بين التدخل المهني بالممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية وتحقيق التأهيل الاجتماعي للفتيات القاصرات ضحايا العنف وذلك من خلال مجموعة أبعاد منها تنمية العلاقات الاجتماعية للفتيات وكذا تحقيق التأهيل التعليمي والمهني والصحي لهن.

١٣- دراسة **منسي (٢٠١٧)** التي توصلت الى أن غالبية أسر الفتيات القاصرات من الأميين، وأكبر نسبة لمتوسط دخلهم الشهري أقل من ٨٠٠ جنيه، وأن الغالبية العظمى من الفتيات المعرضات لزواج القاصرات تقل أعمارهن عن ١٨عام، لذا فإن استخدام الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يسهم بشكل فعال في تنمية وعى الفتيات القاصرات وأسرهن بالآثار القانونية، النفسية، الصحية المصاحبة لزواج القاصرات.

١٤- دراسة **الشاهد (٢٠١٧)** التي أكدت أن غالبية الفتيات القاصرات عند الزواج تتراوح أعمارهن ما بين١٤ إلي أقل من ١٦ سنة، كما أن معظمهن لم يكملن أي مرحلة من

مراحل التعليم المختلفة لانشغالهن بمسئوليات الزواج والأسرة، وأن غالبية أرباب الأسر أميون يعملون بأعمال حرة، يعانون من انخفاض الدخل الأسري، كما أن هناك العديد من الآثار التي تعانى منها الفتيات القاصرات منها الصحية، والنفسية والقانونية، وغيرها.

١٥-دراسة **أحمد (٢٠٢٠)** التي توصلت الى أن معظم الفتيات القاصرات يبلغ متوسط أعمارهن عند إتمام الزواج ١٤ سنة، كما أن النسبة الأعلى منهن مطلقات، كما توصلت الى أن للجمعيات الأهلية دوراً هاماً فى مواجهة ظاهرة زواج القاصرات على الرغم من وجود العديد من المعوقات التى تواجه تلك الجمعيات فى تحقيق ذلك.

ب- الدراسات الاجنبية:

١- دراسة **جيتانجالى (2004) Gitanjali** التي توصلت إلى أن هناك العديد من العوامل المؤدية الى الزواج المبكر للفتيات، كما أن اختلاف مكان الإقامة وطبيعة المعتقدات الفكرية السائدة التي تختلف ما بين الريف والحضر له تأثير على زواج الفتيات مبكراً، لذا تتنوع الآثار المترتبة عليه فمنها ما يتعلق بالزوجة، الزوج، الأسرة، المجتمع.

٢- دراسة **جالما (2009) Galma** التي توصلت الى أن زواج القاصرات يعد أحد اشكال الاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات، لذا فهو جريمة تمثل الفتاه ضحيتها الاساسية.

٣- دراسة **كاثرينس (2011) katherinc** التي توصلت ضمن نتائجها إلى أن الفقر وضيق الظروف المعيشية من أهم دوافع زواج القاصرات، وبالتالي عدم مواصلة مسيرة التعليم، لذا أكدت الدراسة على ضرورة توعية الأسر للاهتمام بمساعدة الفتيات الصغيرات على استكمال تعليمهن.

٤- **دراسة مارى (2012) Marie** التي توصلت إلى أن التاريخ الأسري للفتيات المعرضات لزواج القاصرات قد يشير إلي تعرض أحد أفراد الأسرة لمثل تلك الخبرات، وبالتالي يعتبرون الزواج المبكر دون السن القانوني للزواج وكأنه أمر طبيعي.

٥- دراسة **ليست (2015) List** التي أثبتت أن الدافع الاقتصادي من أهم العوامل التي تدفع أرباب الأسر الى تزويج الفتيات قبل السن القانوني للزواج، علاوة الاختلافات الثقافية

والفكرية التي تلعب دوراً أساسياً فى انتشار ظاهرة زواج الصغيرات ما بين ١٥، ١٨عام، مع احتمال حدوث نوعاً من الإكراه والإرغام لإتمام الزواج وخاصة فى حالة إقامة الفتاه مع زوج الأم أكثر منه حال إقامتها مع الأب الحقيقي وفى إطار أسرة طبيعية متكاملة.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١- عدم تناول أيٍ من الدراسات السابقة لموضوع الدراسة الحالية.

٢- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى أهدافها العلمية ومنهجيتها المتبعة ومجالاتها الثلاث.

٣- أن الدراسة الحالية طبقت بمكتب المساندة الاجتماعية للمرأة وهو المركز الوحيد على مستوى محافظة كفرالشيخ، ولم يسبق إجراء أية دراسات علمية به حسب تأكيدات المسئولين.

٤- ندرة الدراسات والبحوث التى تناولت موضوع الدراسة الحالية والذي يدور حول الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية وارتباطها بالآثار المترتبة على زواج القاصرات – فى حدود علم الباحث.

٥- طبيعة المفاهيم الإجرائية للدراسة الحالية واختلافها عن مفاهيم الدراسات الأخرى.

بينما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى الآتي:

١- تحديد وصياغة مشكلة البحث وكذلك الأهداف والتساؤلات والمفاهيم الإجرائية وتحديد الأدوات، مع الاستفادة منها أيضاً في تحليل وتفسير النتائج والتدليل عليها.

٢- اختيار الموجهات النظرية الملائمة للدراسة الحالية.

٣- تجنب التكرار لبعض النقاط والجوانب التى تم تناولها من قبل، إثراءً لتراكمية المعرفة العلمية.

ثالثا: الموجهات النظرية للدراسة:

١- **نظرية الأنساق العامة:** حيث تعتبر من النظريات الهامة فى الخدمة الاجتماعية عامة والممارسة العامة خاصة لكونها تساعد على فهم العلاقات بين مختلف المكونات، كما تساعد على فهم حدود النسق وكذا الأنساق المفتوحة والمغلقة والأنساق الفرعية والرئيسية والارتباط التفاعلى فيما بينها والمدخلات والمخرجات والعمليات التحولية والتغذية العكسية، فالنسق بناء يضم مجموعة من الأجزاء المترابطة ذات التأثير المتبادل (Norline And Others, 2003, P 53)، وتقوم نظرية الأنساق على عدة مسلمات منها إمكانية النظر إلى أى شيء على أنه بناء كلى يضم عدداً من الأجزاء المترابطة، لكلٍ منها احتياجات أساسية تستلزم الوفاء

بهـا حفاظـاً علـى حالـة التـوازن الـدائم (منصـور، ٢٠٠٣، ص ص ٤٨-٤٩)، فهنـاك أنسـاقاً مفتوحة وأخري مغلقة' وتعتمد الدراسة على هذه النظرية من منطلق أن زواج القاصرات مشكلة متشعبة الأطراف حيث تشمل العديد من الأنساق (الزوجة القاصر، الزوج، الأهل، المجتمع).

٢-**نظرية الدور**: حيث تضم مجموعة من المفاهيم المترابطة التى تعتبر أساساً حيوياً للعلوم الاجتماعية، فالدور سلوك مرتبط بالوضع الاجتماعي، فتتكون حوله توقعات عن كيفية أداء الدور، أى أنه سلوك متوقع، أو أنه تفضيل لسلوك اجتماعي معين، وتقدم نظرية الدور إطاراً نظرياً مناسباً لتفسير وفهم المواقف والسلوكيات المختلفة لأنساق العملاء، بجانب تدعيم قدرات الممارس العام على استيعاب وممارسة أدواره المهنية المختلفة (عطية، ٢٠٠٢، ص ١١٦)، حيث أن للدور أنواعاً متعددة كالدور الفعلي، المتوقع، الموصوف، المكتسب (علي، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧)' وتعتمد الدراسة على نظرية الدور تأكيداً لما يمكن أن يؤديه الممارس العام فى الخدمة الاجتماعية من أداور مهنية مختلفة مع جميع الأنساق ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بزواج القاصرات وبخاصة الزوجات القاصرات من أجل التقليل من حدة الآثار الناجمة عنه.

رابعاً: أهمية الدراسة:

١- مواكبة الاهتمام العالمي والمحلى بالتصدي لزواج القاصرات سعياً لتحقيق معدلات مقبولة من الاستقرار الأسري وبالتالي الحد من المشكلات والآثار الأخرى المترتبة عليه.
٢- انتشار ظاهرة زواج القاصرات بشكل عام وبخاصة فى المحافظات الريفية.
٣- أن زواج القاصرات يعد انتهاكاً صارخاً لطفولة الفتيات الصغيرات.
٤- تزايد معدلات حدوث زواج القاصرات بشكل ملحوظ بالرغم من الجهود الحكومية لمواجهته.
٥- عدم اكتمال البنيان الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي للفتيات الصغيرات بالشكل المطلوب الذي يساعد على هؤلاء الفتيات على تحمل مسئوليات الزواج المبكر وخلافه.
٦- تأكيد بعض الدراسات علي ضرورة الاهتمام بتناول الآثار المرتبطة بقضية زواج القاصرات.
٧- انتهاك زواج القاصرات لكافة الثوابت القانونية نظراً لعدم بلوغ الفتيات للسن القانونية للزواج.
٨- ضياع حقوق الفتيات الصغيرات نظراً لعدم توثيق الزواج بشكل قانوني يضمن لهن كافة الحقوق.

٩- ما يترتب على زواج القاصرات من آثار متنوعة كالطلاق وعدم ثبوت نسب الأبناء وخلافه.

خامساً: أهداف الدراسة: وتتمثل فى الآتي:

١- تحديد الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

٢- تحديد أدوار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

٣- التوصل الى تصور مقترح لأدوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

سادساً: تساؤلات الدراسة: وتتحدد فى الآتي:

١- ما الآثار الناجمة عن زواج القاصرات ؟

٢- ما أدوار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات ؟

٣- ما التصور المقترح لأدوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات ؟

سابعاً: مفاهيم الدراسة: تعتمد الدراسة على المفاهيم الآتية:

أ- مفهوم الدور:

يعرف الدور بأنه: السلوك المتوقع من الفرد وتحدده الثقافة السائدة، وهو إما مفروضاً أو مكتسباً (بدوى، ١٩٩٧، ص ٤)، كما يعرف علي أنه: نموذج يرتكز على الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة الاجتماعية أو موقف معين، كما أنه وضعاً اجتماعياً معيناً يتمتع بمجموعة من الصفات المميزة (غيث، ١٩٨٩، ص ٣٩)، ويعرف أيضا بأنه: مجموعة التوقعات السلوكية المتوافقة مع الموقع الذي يشغله الفرد من البناء الاجتماعي (Payne, 1991, P154)، كما يعرف بأنه: التوقعات السلوكية من قبل الآخرين والشخص نفسه، فهو محصلة لكل الأنماط الثقافية مجتمعة بمكانٍ معين (Team Of Experts, 2006, P45).

ويعرف الدور إجرائيا على أنه:

١- مجموعة المسئوليات المهنية التى يؤديها الممارس العام في الخدمة الاجتماعية مع جميع الأنساق المرتبطة بالزوجات القاصرات.

٢- تمارس تلك المهام والمسؤوليات فى ضوء محددات معرفية وقيمية ومهارية.

٣- تتعلق بتحديد الآثار الناجمة عن زواج القاصرات والمرتبطة بكل من نسق الزوجة القاصر، الزوج، الأسرة، المجتمع.

ب- مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية:

تعرف الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية على أنها: منظور يركز على العلاقات بين الوحدات الإنسانية مع تأكيدٍ متساوٍ على أهداف العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للناس، ويتكون المستوى المبدئي للممارسة العامة من خمسة عناصر هي: الأساس العام، فهم حل المشكلة متعدد المستويات، التوجه النظري المتعدد، أسس معرفية وقيمية ومهارية قابلة للتطبيق في بيئات مختلفة وتقدير مفتوح غير مقيد بأي مدخل نظري معين (السنهوري، ٢٠٠٢، ص ٤٦١).

كما تعرف بأنها "اتجاه الممارسة المهنية يركز فيه الممارس العام في الخدمة الاجتماعية على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة، دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة بعينها من طرق الخدمة الاجتماعية من أجل مساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية على تلبية حاجاتهم ومواجهة مشكلاتهم واضعاً في اعتباره كافة أنساق التعامل (فرد – أسرة – جماعة صغيرة – منظمة – مجتمع) مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية تعكس طبيعة ممارسة الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع باقي التخصصات لتحقيق الأهداف المطلوبة وفقاً لطبيعة مجالات الممارسة(علي، ٢٠٠٠، ص ٢٠).

وتعرف أيضا بأنها: تلك الممارسة التي تقوم على أساس عام من المعارف والمهارات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها المهنة، وفي ذلك يستخدم الأخصائي الاجتماعي أساليب مهنية متنوعة للتدخل المهني بالعمل مع أنساق مختلفة على نطاق واسع). ASkidmore & etal, 1996, P44)

كما أنها: وجهة نظر معينة لطبيعة الممارسة الاجتماعية التي ترتكز على السعي نحو العدالة الاجتماعية، ويركز الأخصائي الاجتماعي على المشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية وليس على تفضيل تطبيق طريقة معينة للممارسة، ويختار بمرونة من بين النظريات المتعددة مستخدماً الأنساق البيئية معتمداً على عملية حل المشكلة كموجهات لعمله(Landon، 1995, P1102) .

كما أنها: التقدير الشامل للموقف الإشكالي المرتبط بنسق العميل عن طريق التخطيط والتدخل على مستويات عدة تشمل (الفرد، الأسرة، الجماعة، المنظمة، المجتمع ككل)، والمنظور العام للممارسة يأخذ في اعتباره الاعتماد المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية، ويتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين الإدراك الواسع للمستويات السابقة والطرق المؤدية إلى التفاعل المتبادل(Walsh 2009, P xiii).

وعرفها البعض على أنها: استخدام القاعدة المعرفة الانتقائية والقيم والمهارات المهنية على مدى واسع لاستهداف أنساق من أي حجم وعلى أى مستوي (Ashman, 2002, P6)، كما تعرف على أنها: نوعاً من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية يعتمد على انتقاء المداخل أو النماذج المهنية العلمية المتاحة أمام الأخصائيين الاجتماعيين واستخدامها فى التدخل المهني مع نسق الهدف بما يتناسب مع نسق العميل ونسق المشكلة(حبيب، ٢٠٠٩، ص٢١)، كما أنها: مدخل للعمل مع أنساقٍ متعددة من الأفراد وحتي المجتمعات من أجل الوصول الى إحداث تغييرات بها لتحقيق أقصى معدلات الأداء الاجتماعي لهذه الأنساق (Robert & Hir, 1996, P45).

وهى ايضا: منظور لطبيعة الممارسة يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ويركز فيه الأخصائي الاجتماعي على المشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية دون تفضيل تنفيذ طريقة معينة للممارسة، بل التأكيد على ما يجب اتخاذه من إجراءات معينة لتحديد المشكلة واختيار النظريات والطرق الملائمة بالاعتماد على الأنساق البيئية وعمليات حل المشكلة كأساس للعمل Barker)،(1991, PP 91-92 .

وتعرف إجرائيا علي أنها:

١- الجهود المهنية المنظمة التي يؤديها الممارس العام مع الفتيات القاصرات للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

٢- تستند إلي أسس معرفية ومهارية وقيمية مستمدة من الخدمة الاجتماعية ككل وفق أساس انتقائي حسب طبيعة المواقف التى تمر بها الزوجات القاصرات.

٣- لا تركز على استخدام نظرية أو نموذج معين بل يستخدم الممارس العام ما يراه مناسباً لنسق الفتيات القاصرات لمواجهة الآثار الناجمة عن زواجهم مبكرا دون السن القانوني للزواج.

٤- لا تركز فقط على نسق الفتيات القاصرات دون غيرهم، بل تتعامل مع متصل أنساق العملاء (الزوجات القاصرات – الزوج – الأسرة – المجتمع).

٥- تتطلب قيام الممارس العام بالعديد من الأدوار المهنية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

ج- مفهوم زواج القاصرات:

١- مفهوم الزواج:

فالزواج في اللغة العربية اسم من التزويج، كالسلام من التسليم وهو لا يكون إلا بين اثنين ومعناه الاقتران، فالرجل زوج المرأة وهي زوجته أيضاً والجمع أزواج (صالح، ٢٠٠٨، ص ٧٠)، كما أنه: نظام اجتماعي يتضمن وجود عقد تتعلق به أنواع من المصالح الدينية والدنيوية كحفظ النساء والقيام عليهن والإنفاق والرعاية، وصيانة النفس عن الزنا وتعمير الأرض(بدوى،١٩٩٧، ص٤٢)، كما يعرف بأنه: عقد يفيد حل واستمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع، فهو نظام اجتماعي يتصف بالاستمرارية والامتثال للمعايير الاجتماعية (الكندي، ١٩٩٧، ص ١١)، فهو بمثابة عقد يربط بين ذكر وأنثي بصيغة معينة وشروط شرعية محددة لا يصح إلا بها، وبموجب هذا العقد يحل لكل من الزوجين الاستمتاع بالآخر (أمين، ٢٠٠٨، ص ١٩).

كما يعرف بأنه: نظام اجتماعي يتضمن تعاقداً يتحد بمقتضاه شخصان أو أكثر من جنسين مختلفين في شكل زوج وزوجة أو زوجات لتكوين عائلة جديدة بحيث يعتبر الأولاد الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقة أبناءً شرعيين لكلا الطرفين (جبريل وآخرون، ٢٠٠٣، ص١١).

ويعرف الزواج أيضاً بأنه: النظام الاجتماعي الذي يسمح لاثنين من البشر البالغين الذين ينتميان إلى جنسين مختلفين (ذكر وأنثي) ويعيشا معاً ويكوِنا أسرة، ويتناسلا وينجبا ذرية يعترف بها المجتمع، فقد شرع الزواج لدوام البقاء والحفاظ على النسل (عبد الخالق، ٢٠٠٢، ص ١٢).

فالزواج هو العلاقة الوحيدة الدائمة بين الرجل والمرأة فيباركها الله ويقرها المجتمع ويضع لها معايير وضوابط حاكمة (الشربيني، ٢٠٠٦، ص ٢٠٠١)، لذا وصف القران الكريم تلك العلاقة بالميثاق الغليظ في قول الله تعالى "وَأَخَذنَ مِنكُم مِيَثاقَاً غَلِيظَاً" (القرآن الكريم، سورة النساء، آية ٢١)، فهي علاقة مصونة ولكنها ليست هدفاً في حد ذاتها بل وسيلة لإشباع غايات أخرى بشكل مقبول دينياً واجتماعياً وقانونًيا (فرحات، ٢٠٠٧، ص ١٢).

٢- مفهوم القاصر:

القاصر بكسر الصاد من قصر الشيء إذا تركه عجز، او عجز عنه ولم يستدعه (بن منظور، ٢٠٠٣، ص ٣٠٤)، كما يعنى: من لم يبلغ سن الرشد فيوضع تحت حماية وعناية وصي "ولد قاصر" قصور عن الشيء فهو قاصر، أي تركه مع العجز (عمر، ٢٠٠٨، ص ٩٦)، ويعرف بأنه: الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني، وعادة يكون الشخص قاصراً حتي بلوغ سن الثامنة عشرة من عمره(Oxford, 1999. P 476) ، كما أنه: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ الرشد قبل ذلك بموجب القانون، ويعرف بأنه: كل إنسان في مرحلة الطفولة، وما زال تحت وصاية والدهِ، أو ولي أمره، أي أنه كل فرد يعجز عن تولي مسؤولية نفسه القانونيّة، ويكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بعائلتهِ، فيُعد قاصراً قانونياً كل من هو دون السن القانوني، والذي يقدر في عُمر الثمانية عشر عاماً (منظمة اليونيسيف، ٢٠١٢، ص ٥٤).

٣- مفهوم زواج القاصرات:

زواج القاصرات هو ذلك الزواج الذي يتم دون بلوغ المعقود عليها (الفتاة) السن القانوني للزواج وهو ثمانية عشر عاماً، وقد منع القانون إبرام مثل هذا الزواج ولم يعترف به، حيث إنه غير صحيح قانونياً، لعدم استيفاءه كافة شروط عقد الزواج (حسنين، مارس، ٢٠٠٩، ص ٤٥).

ويعرف زواج القاصرات إجرائياً علي أنه:

١- العلاقة الزوجية التي تتم بين الذكر والأنثى.

٢- ينتشر بين الفتيات الأقل من ١٨ عاماً.

٣- غير مكتمل الشروط، فلا يتم بموجب عقد زواج شرعي.

٤- تترتب عليه العديد من الآثار السلبية.

٥- لا يتم فى حضور موظف رسمي مسئول عن اتمام عقود الزواج (المأذون).

٦- لا يعتد به رسمياً إلا بعد توثيقه بشكل قانوني سليم بإكمال الفتاة (الزوجة القاصر) ١٨ سنة ميلادية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة:

يتحدد نوع الدراسة في ضوء طبيعة موضوعها وعلى أساس المعلومات المتوفرة حولها وعلى أساس الهدف الرئيسي منها (عبد العال، ١٩٩٨، ص٤١)، لذا فإن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وصولاً إلى تعميمات بشأن الظاهرة التى يقوم الباحث بدراستها (حسن،١٩٩٠، ص١٩٨) والمتمثلة في الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات

٢- المنهج المستخدم:

ارتباطاً بنوع الدراسة وسعياً لتحقيق أهدافها المبينة، فقد اعتمد الباحث على استخدام منهج المسح الاجتماعي، لكونه أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية (حمزاوي و السروجي، ١٩٩٨، ص ص١١٠-١١١)، بجانب اهتمامه بوصف اتجاهات وسلوكيات المبحوثين عن طريق الحصول على إجابات محددة إما بسؤال جميع مفردات مجتمع البحث وإما باستخدام عينه ممثلة له (السروجي وآخرون، ٢٠٠١، ص١٣٩)' وبالتالي فقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل لجميع الزوجات القاصرات المستفيدات من خدمات مكتب المساندة الاجتماعية للمرأة التابع لجمعية تنمية المشروعات والتنمية المجتمعية ورعاية المرأة والطفل وحماية البيئة والمستهلك بدسوق.

٣- أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبار للزوجات القاصرات المستفيدات من خدمات مكتب المساندة الاجتماعية للمرأة، وذلك لتحديد الآثار الناجمة عن زواج القاصرات وإمكانية أن تسهم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد منها.

وقد تضمن الاستبار المحاور التالية:

المحور الأول: ويتعلق بالبيانات الأولية للزوجات القاصرات وتضمن الأسئلة من ١- ١١.

المحور الثاني: ويتعلق بالآثار الناجمة عن زواج القاصرات وتضمن الأسئلة من ١٢- ١٥.

المحور الثالث: ويتعلق بأدوار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات وتضمن الاسئلة من ١٦ - ١٩.

وتم وضع تدرج ثلاثي للاستجابات على النحو التالي: العبارات الموجبة (نعم) بدرجة ٣، (إلى حد ما) بدرجة ٢،(لا) بدرجة ١، أما العبارات السالبة (لا) بدرجة ٣، (إلى حد ما) بدرجة ٢، (نعم) بدرجة ١.

(أ) صدق الاستبار:

- **الصدق الظاهري:**

تم إجراء الصدق الظاهري للاستبار من خلال عرضه على عدد (٨) من أعضاء هيئة التدريس من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية كمحكمين وذلك للتأكد من مدى صلاحية محتوياته لموضوع الدراسة، ومدي ارتباط عباراته بمضمونه، وكذا ملائمتها من حيث الوضوح والسلامة اللغوية، مما أسفر عن بعض التعديلات بمحتويات الاستمارة وبالتالي حذف بعض العبارات والتي تقل نسبة الاتفاق حولها عن ٨٠% وتعديل البعض الآخر مع الإبقاء على العبارات التى تم الاتفاق عليها كما هي.

(ب) ثبات استمارة الاستبار:

تم التأكد من ثبات الاستبار من خلال تطبيقه على عدد (١٠) عشرة مفردات من الزوجات القاصرات المستفيدات من خدمات مكتب المساندة الاجتماعية للمرأة، ثم إعادة تطبيقه مرة أخرى على نفس العينة بفارق زمني قدره (١٥) يوماً، وتم حساب معدل الثبات باستخدام معامل القدرة على الاسترجاع (جوتمان). عدد الأخطاء

$$\text{معامل الثبات} = ١ - \frac{\text{عدد الأخطاء}}{\text{عدد الاستجابات} \times \text{عدد المبحوثين}} \times ١٠٠$$

$$= ١ - \frac{٢١}{١٣٨٠ \times ١٠} \times ١٠٠ = ٠,٨٥$$

مما يدل على ثبات الاستبار ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه في جمع بيانات الدراسة.

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: تم تطبيق الدراسة بمكتب المساندة الاجتماعية للمرأة التابع لجمعية تنمية المشروعات والتنمية المجتمعية ورعاية المرأة والطفل وحماية البيئة والمستهلك بدسوق بمحافظة كفرالشيخ لمبررات منها:

- ❖ أنه المكتب الوحيد من نوعه على مستوى محافظة كفرالشيخ الذي يهتم بمناهضة زواج القاصرات.

- ❖ توافر قاعدة بيانات عن الزوجات القاصرات المستفيدات من خدمات المكتب لتطبيق الدراسة عليهن.
- ❖ ترحيب مسئولي المكتب بإجراء الدراسة وإدراكهم لأهميتها واستعدادهم للتعاون مع الباحث.
- ❖ تردد الباحث على المكتب دورياً والمشاركة في بعض أنشطته.

٢-المجال البشرى:

جميع الزوجات القاصرات المستفيدات من خدمات مكتب المساندة الاجتماعية للمرأة بدسوق وعددهن (٣٦) ستة وثلاثون زوجة قاصر.

٣- المجال الزمني:

استغرقت مدة جمع البيانات حوالى شهر تقريباً من ٢٠٢٠/١/١٢ إلى ٢٠٢٠/٢/١٣م

تاسعاً: نتائج الدراسة:

أ- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بوصف مجتمع البحث:

جدول (١) يوضح خصائص مجتمع البحث ن=٣٦

م	المتغير		الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	عمر الزوجة القاصر (وقت إتمام الزواج)	١	أقل من ١٤ سنة	٢	%٥,٥	٣
		٢	من ١٤ ــ أقل من ١٦سنة	١٤	%٣٨,٨	٢
		٣	من ١٦ ــ أقل من ١٨سنة	٢٠	%٥٥,٥	١
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٢	الحالة التعليمية للزوجة القاصر (وقت اتمام الزواج)	١	أمية	٦	%١٦,٦	٣
		٢	تقرأ وتكتب	٢	%٥,٥	٥
		٣	حاصلة على الشهادة الابتدائية	٤	%١١,١	٤
		٤	حاصلة على الشهادة الإعدادية	٩	%٢٥,٠٠	٢
		٥	بمرحلة التعليم الفني (صناعي – تجارى – زراعي)	١٣	%٣٦,١	١
		٦	طالبة بالشهادة الثانوية	٢	%٥,٥	٥
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٣	عدد الأبناء من هذا الزواج	١	لا يوجد أبناء	٤	%١١,١	٣
		٢	أقل من طفلين	١٣	%٣٦,١	٢
		٣	من ٢ ــ أقل من ٤ أطفال	١٧	%٤٧,٢	١
		٤	أكثر من ٤ أطفال	٢	%٥,٥	٤
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٤	متوسط الدخل الشهري لأسرة الزوجة القاصر (قبل الزواج)	١	أقل من ١٠٠٠ جنيه	١٢	%٣٣,٣	٢
		٢	من ١٠٠٠ جنيه ــ أقل من ٢٠٠٠ جنية	٢٠	%٥٥,٥	١
		٣	من ٢٠٠٠ جنيه فأكثر	٤	%١١,١	٣
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٥	عدد أفراد أسرة الزوجة القاصر	١	أقل من ٤ أفراد	٥	%١٣,٨	٣
		٢	من ٤ أفراد ـــ أقل من ٦ أفراد	٩	%٢٥,٠٠	١

م	المتغير		الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
	(قبل الزواج)	٣	من ٦ أفراد فأكثر	٢٢	%٦١,١	٢
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٦	محل إقامة الزوجة القاصر (قبل الزواج)	١	عزبة	٢٣	%٦٣,٨	١
		٢	قرية	١٠	%٢٧,٧	٢
		٣	مدينة	٣	%٨,٣	٣
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٧	الحالة التعليمية لولى أمر القاصر	١	أمي	٨	%٢٢,٢	٢
		٢	يقرأ ويكتب	٦	%١٦,٦	٣
		٣	حاصل على الشهادة الابتدائية	٣	%٨,٣	٥
		٤	حاصل على الشهادة الإعدادية	١٠	%٢٧,٧	١
		٥	حاصل على الشهادة الثانوية	٣	%٨,٣	٥
		٦	مؤهل متوسط	٤	%١١,١	٤
		٧	مؤهل عالي	٢	%٥,٥	٦
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	
٨	الحالة التعليمية لزوج القاصر	١	أمي	٨	%٢٢,٢	١
		٢	يقرأ ويكتب	٦	%١٦,٦	٢
		٣	حاصل على الشهادة الابتدائية	٨	%٢٢,٢	١
		٤	حاصل على الشهادة الإعدادية	٣	%٨,٣	٥
		٥	حاصل على الشهادة الثانوية	٤	%١١,١	٤
		٦	مؤهل متوسط	٥	%١٣,٨	٣
		٧	مؤهل عالي	٢	%٥,٥	٦
	الإجمـــــــــــالى			٣٦	%١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (١) ما يلى:

١- من حيث عمر الزوجة القاصر (وقت إتمام الزواج): فقد تبين أن غالبية الزوجات القاصرات تقع أعمارهن بالفئة العمرية من ١٦ ـ أقل من ١٨سنة حيث جاء ذلك في الترتيب الاول بتسجيل أعلى النسب المئوية التي بلغت ٥٥,٥%، بينما في الترتيب الثاني جاءت الزوجات القاصرات اللذين تقع أعمارهن بالفئة العمرية من ١٤ ـ أقل من ١٦سنة بنسبة ٣٨,٨%، أما الترتيب الثالث والأخير فكان من نصيب الزوجات القاصرات اللذين تقل أعمارهن عن ١٤ سنة وسجل ذلك نسبة ٥,٥% وقد يرجع ذلك الى الظهور المبكر لعلامات النضج المختلفة لدي الاناث وبخاصة النضج الجسمي مما يدفع بهن الى الزواج المبكر ويتفق ذلك مع دراسة ليست (2015) List التي أثبتت انتشار ظاهرة زواج الصغيرات فى الفئة العمرية من ١٥- ١٨عام.

٢- من حيث الحالة التعليمية للزوجة القاصر(وقت إتمام الزواج): فإن الغالبية العظمى منهن يقعن بمرحلة التعليم الفني (صناعي - تجارى - زراعي) حيث سجلن أعلى النسب المئوية التي بلغت ٣٦,١%، وفى الترتيب الثاني جاء الحاصلون منهن على الشهادة الإعدادية حيث سجلن نسبة ٢٥,٠٠%، وفى الترتيب الثالث جاء الأميين من الزوجات القاصرات بنسبة

١٦,٦%، وفى الترتيب الرابع فجاء الحاصلون على الشهادة الابتدائية بنسبة ١١,١%، أما الترتيب الخامس والأخير فجاء مناصفة بين كل من الزوجات القاصرات اللذين تقرأن وتكتبن وبين من منهن بالشهادة الثانوية وذلك بنسبة ٥,٥%، وقد يرجع ذلك الى انشغال طالبات المدارس الثانوية الفنية (صناعية، تجارية، زراعية) بالزواج المبكر أكثر من غيرهن ربما لإحساسهن بضعف جدوى التعليم الفني خاصة مع ارتفاع نسبة بطالة المتعلمين، وبالتالي اتجاههن الى الزواج مبكراً عوضاً عن مواصلة التعليم الفني ومستقبلة شبه المجهول من وجهة نظر بعض الفتيات.

٣- من حيث عدد الأبناء من هذا الزواج: فقد جاء في الترتيب الأول "من ٢ ـ أقل من ٤ أطفال" حيث سجلت النسبة الأعلى والتي بلغت٤٧,٢%، وفى الترتيب الثاني جاءت الاستجابة " أقل من طفلين " حيث سجلت نسبة ٣٦,١%، أما استجابة " لا يوجد أبناء " فقد جاءت في الترتيب الثالث بنسبة ١١,١%، أما استجابة "أكثر من ٤ أطفال" فقد جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بتسجيل أقل النسب التي بلغت ٥,٥%، وقد يرجع ذلك الي الجهل بوسائل تنظيم الأسرة وبالتالي ارتفاع معدلات الإنجاب لهذه المرحلة العمرية مما يؤدى بالتأكيد الى الزيادة السكانية والضغط على الخدمات المقدمة.

٤- من حيث متوسط الدخل الشهري لأسرة الزوجة القاصر(قبل الزواج): ففي الترتيب الأول جاء "من ١٠٠٠ جنيه ـ أقل من ٢٠٠٠ جنية" حيث حقق أعلى النسب التي بلغت ٥٥,٥%، وفى الترتيب الثاني جاء "أقل من ١٠٠٠ جنيه" بنسبة ٣٣,٣%، وفى الترتيب الثالث والأخير فقد جاءت الاستجابة "من ٢٠٠٠ جنيه فأكثر" بنسبة ١١,١%، ويدل ذلك على انخفاض مستوى معيشة أسر الزوجات القاصرات وعدم وجود مصدر دخل مناسب لتلك الأسر وبالتالي الاتجاه الى التخلص جزئياً من متاعب الإنفاق على الأبناء وخاصة الإناث بتزويجهن مبكراً تزامناً مع الارتفاع الملحوظ في تكاليف المعيشة ومستلزمات الحياة اليومية وتكاليف التعليم الباهظة مع ارتفاع معدلات بطالة المتعلمين ويفق ذلك مع نتائج دراسة خورشيد (٢٠١٣) التي أكدت وجود اعتقاد خاطئ لدى بعض الفتيات وهو أن الزواج المبكر يعد من مظاهر التمسك بالتعاليم الدينية بحسب اعتقاد بعض الأسر التي تدفع بالفتيات الى الزواج المبكر، الأكثر انتشاراً بين فتيات الطبقات الأقل فى المستوى التعليمي والاقتصادي وتؤكد ذلك أيضاً نتائج دراستي سيد (٢٠١٤) و الشاهد (٢٠١٧).

٥- أما من حيث عدد أفراد أسرة القاصر (قبل الزواج): فجاءت في الترتيب الأول استجابة "من ٦ أفراد فأكثر" حيث سجلت أعلى النسب المئوية التي بلغت ٦١,١%، ثم جاءت

الاستجابة "من ٤ أفراد ـ أقل من ٦ أفراد" في الترتيب الثاني حيث سجلت نسبة ٢٥,٠٠%، أما الترتيب الثالث والأخير فكان من نصيب الاستجابة "أقل من ٤ أفراد" التي سجلت أقل النسب المئوية التي بلغت ١٣,٨%، ويمكن الاستدلال من ذلك على زيادة عدد أفراد أسرة الزوجة القاصر قبل زواجها يصاحبه زيادة في التكاليف المعيشية مما يجعل من ذلك سبباً أساسياً لزواج القاصرات وما يترتب عليه من آثار.

٦- من حيث محل إقامة الزوجة القاصر (قبل الزواج): فقد تبين أن الغالبية العظمى منهن يُقمن في "عزبة" حيث سجل ذلك أعلى النسب المئوية التي بلغت ٦٣,٨%، وفى المرتبة الثانية جاء من يُقمن منهن في "قرية" بنسبة ٢٧,٧%، أما الاقامة في "مدينة" فقد جاءت في الترتيب الثالث والأخير بتسجيل أقل النسب المئوية التي بلغت ٨,٣%، ويشير ذلك الى ارتفاع معدلات زواج القاصرات في العزب عنه في القرى كما يقل أكثر في المدن، وقد يرجع ذلك الى تبنى غالبية الأسر في العزب أو الارياف عموماً لقيم وموروثات اجتماعية راسخة تدعو إلي الزواج المبكر للفتيات دون الاهتمام بمواصلتهن للتعليم.

٧- من حيث الحالة التعليمية لولى أمر القاصر: فقد تبين أن الغالبية العظمى من أولياء أمورهن حاصلون على الشهادة الإعدادية حيث سجلوا أعلى النسب المئوية التي بلغت ٢٧,٧%، وفى المرتبة الثانية جاء الأميين منهم بنسبة ٢٢,٢%، أما في الترتيب الثالث فقد جاء من يقرأون ويكتبون بتسجيل نسبة ١٦,٦%، وفى الترتيب الرابع فجاء الحاصلون على مؤهل متوسط بنسبة١١,١%، أما الترتيب الخامس فجاء مناصفة بين كل من "الحاصلون على الشهادة الابتدائية" و"الحاصلون على الشهادة الثانوية" حيث سجلا نسبة ٨,٣%، وفى الترتيب السادس والأخير فجاء الحاصلون على مؤهل عالٍ حيث سجلوا أقل النسب المئوية التي بلغت ٥,٥%، وقد يدل ذلك على أن الغالبية العظمى من أولياء أمور الزوجات القاصرات لم يكملوا تعليمهم حيث أن غالبيتهم حاصلون فقط على الشهادة الاعدادية مما قد ينعكس على قرارهم تجاه ابنائهم وبخاصة الإناث في عدم اهتمامهم بمواصلتهن للتعليم وبالتالي الاتجاه لتزويجهن مبكراً

٨- من حيث الحالة التعليمية لزوج القاصر: فقد تبين أن الغالبية العظمى من أزواجهن يقعن في فئة " أمي" و "حاصل على الشهادة الابتدائية" حيث سجلتا نسبة ٢٢,٢% لذا تبوءا الترتيب الاول، أما الترتيب الثاني فجاء به الأزواج اللذين يقرأون ويكتبون بنسبة ١٦,٦%، وجاء بالترتيب الثالث الحاصلون منهم على مؤهل متوسط بنسبة مئوية بلغت ١٣,٨%، أما الترتيب الرابع فكان من نصيب الحاصلون على الشهادة الثانوية بنسبة ١١,١%، وبالترتيب الخامس

جاء الحاصلون على الشهادة الإعدادية بنسبة ٨,٣%، بينما في الترتيب السادس والأخير فجاء الأزواج الحاصلون على مؤهل عالٍ بنسبة ٥,٥%، وقد يشير ذلك الى عدم اهتمام الزوجات القاصرات بالارتباط بأزواج حاصلون على مؤهلات عليا فقد يَعتبر البعض أن ذلك غير منطقي من منطلق أن التناسب في الوضع الاجتماعي والتعليمي للزوجين يعد بُعداً مطلوباً وحيوياً لاستقرار الحياة الأسرية، فأظهرت النتائج أن غالبية أزواج القاصرات أميون أو حاصلون على الشهادة الابتدائية.

ب- الآثار الناجمة عن زواج القاصرات:

جدول رقم (٢) يوضح الآثار المرتبطة بنسق الزوجة القاصر ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	المعاناة من أمراض ومخاطر الحمل المبكر	٢٧	٤	٥	٩٤	٢,٦١	٤
٢	عدم الاستمتاع بمرحلة الطفولة بشكل مناسب	٣١	٢	٣	١٠٣	٢,٨٦	١
٣	التعرض لعمليات الإجهاض مما قد يؤدي للوفاة	١٠	٦	٢٠	٦٢	١,٧٢	١١
٤	تضاؤل القدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية	٢٢	٦	٨	٨٦	٢,٣٩	٥
٥	الظهور المبكر لعلامات التقدم في العمر	١٤	١٠	١٢	٧٤	٢,٠٦	٨
٦	اللجوء إلى القضاء لإنهاء الخلافات الزوجية	٢١	٤	١١	٨٢	٢,٢٨	٦
٧	فقدان جزء كبير من العلاقات الاجتماعية للزوجة	١٤	٨	١٤	٧٢	٢,٠٠	١٠
٨	صعوبة تحقيق التوافق الأسري مع الزوج	١٧	٥	١٤	٧٥	٢,٠٨	٧
٩	الإخفاق في تربية الأبناء بالشكل المطلوب	١٥	٧	١٤	٧٣	٢,٠٣	٩
١٠	النزاعات المتكررة مع والدة الزوج لأسباب تافهة	١٥	٩	١٢	٧٥	٢,٠٨	٧
١١	عدم استكمال الزوجة القاصر لمسيرة التعليم	٣٠	١	٥	٩٧	٢,٦٩	٢
١٢	التعرض للعنف المبرح من جانب الزوج	١٦	١٨	٢	٨٦	٢,٣٩	٥
١٣	ضياع بعض حقوقها لعدم توثيق الزواج رسمياً	٢٩	٢	٥	٩٦	٢,٦٧	٣

الأهمية النسبية = ٧٦,٥٨ %

يتضح من الجدول رقم (٢) الذي يوضح الآثار المرتبطة بنسق الزوجة القاصر أن من أهم تلك الآثار "عدم الاستمتاع بمرحلة الطفولة بشكل مناسب" حيث حقق أعلي النسب وبالتالي احتل المركز الأول بمتوسط مرجح ٢,٨٦، وفي الترتيب الثاني جاء "عدم استكمال الزوجة القاصر لمسيرة التعليم" بمتوسط مرجح ٢,٦٩، وفي الترتيب الثالث جاء "ضياع بعض حقوقها لعدم توثيق الزواج رسمياً" بمتوسط مرجح ٢,٦٧، وفي الترتيب الرابع جاء "المعاناة من أمراض ومخاطر الحمل المبكر" بمتوسط مرجح ٢,٦١، وفي المرتبة الخامسة جاء كل من "تضاؤل القدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية كزوجة" و "التعرض للعنف المبرح من جانب الزوج" بمتوسط مرجح ٢,٣٩، أما في الترتيب السادس فجاء "اللجوء الى القضاء

لإنهاء الخلافات الزوجية " بمتوسط مرجح ٢,٢٨، وجاء بعد ذلك في الترتيب السابع كل من "النزاعات المتكررة مع والدة الزوج لأسباب تافهة" و"صعوبة تحقيق التوافق الأسري مع الزوج" بمتوسط مرجح ٢,٠٨، ثم جاء فى الترتيب الثامن "الظهور المبكر لعلامات التقدم في العمر" بمتوسط مرجح ٢,٠٦، أما " الإخفاق في تربية الأبناء بالشكل المطلوب" فجاء في الترتيب التاسع بمتوسط مرجح ٢,٠٣، أما الترتيب العاشر وقبل الأخير فكان من نصيب "فقدان جزء كبير من العلاقات الاجتماعية للزوجة " بمتوسط مرجح ٢,٠٠، وجاء فى المرتبة الأخيرة "التعرض لعمليات الإجهاض مما قد يؤدي للوفاة" بمتوسط مرجح ١,٧٢ ، وقد يشير ذلك إلي أن زواج القاصرات انتهاكاً صارخاً لحقوق الفتيات الصغيرات فى الاستمتاع بطفولتهن بالشكل المناسب والدفع بهن مبكراً للقيام بأدوار لم يكن مؤهلين للقيام بها وبالتالي يترتب على ذلك آثاراً متعددة، ويتفق ذلك مع ما جاء بنتائج دراسة **الديب (٢٠٠١)** التي توصلت إلى أن الزواج المبكر للفتيات الصغيرات يؤدى إلى حرمانهن من استكمال مسيرتهن التعليمية وحرمانهن من اللعب والمرح.

جدول رقم (٣) يوضح الآثار المرتبطة بنسق الزوج ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	اللجوء الى استخدام العنف مع الزوجة	١٧	٤	١٥	٧٤	٢,٠٦	٦
٢	عدم القدرة على تحمل المسئوليات الأسرية	١٩	٩	٨	٨٣	٢,٣١	٢
٣	المماطلة في توثيق الزواج رسمياً ببلوغ السن القانونية	٥	١٤	١٧	٥٧	١,٥٨	١٠
٤	العجز عن اتخاذ قرارات أسرية سليمة	١٠	١٨	٨	٧٤	٢,٠٦	٦
٥	رفض إثبات الأبناء من هذا الزواج	٧	١٠	١٩	٦٠	١,٦٧	٩
٦	ضعف الخبرة بتحقيق التوافق مع الزوجة	١٣	١٠	١٣	٧٢	٢,٠٠	٧
٧	الإخفاق في توفير مصدر دخل ثابت للأسرة	٢١	٥	١٠	٨٣	٢,٣١	٢
٨	عدم الاستمتاع بمرحلة الطفولة بشكل كامل	٢٣	٦	٧	٨٨	٢,٤٤	١
٩	الاعتماد على الوالدين في تلبية احتياجات الاسرة	١٦	٨	١٢	٧٦	٢,١١	٥
١٠	اللجوء الى القضاء لإنهاء بعض الخلافات الأسرية	١٢	٦	١٨	٦٦	١,٨٣	٨
١١	النزاعات المتكررة مع الزوجة لأسباب لا تستدعى ذلك	١٨	٧	١١	٧٩	٢,١٩	٤
١٢	الاستدانة لتلبية متطلبات المعيشة اليومية	١٤	٨	١٤	٧٢	٢,٠٠	٧
١٣	المعاناة في توفير سكن مستقل بعيداً عن الأهل	٢٠	٦	١٠	٨٢	٢,٢٨	٣

الأهمية النسبية = ٦٦,٨٨ %

تشير بيانات الجدول رقم (٣) الذي يتناول الآثار المرتبطة بنسق الزوج إلى أن أهم تلك الآثار "عدم الاستمتاع بمرحلة الطفولة بشكل كامل" حيث جاء بالترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٤٤، ثم جاء بعد ذلك كل من "عدم القدرة على تحمل المسئوليات الأسرية" و"الإخفاق في توفير مصدر دخل ثابت للأسرة" بمتوسط مرجح ٢,٣١، ثم بعد ذلك جاء "المعاناة في توفير سكن مستقل بعيداً عن الأهل" بمتوسط مرجح ٢,٢٨، وفي الترتيب الرابع جاء "النزاعات المتكررة مع الزوجة لأسباب لا تستدعى ذلك" بمتوسط مرجح٢,١٩، بينما جاء بالترتيب الخامس "الاعتماد على الوالدين في تلبية احتياجات الاسرة" بمتوسط مرجح ٢,١١، وفي الترتيب السادس جاء كل من "اللجوء إلى استخدام العنف مع الزوجة" و "العجز عن اتخاذ قرارات أسرية سليمة" بمتوسط مرجح ٢,٠٦، وفي الترتيب السابع جاء أيضاً كل من "ضعف الخبرة بتحقيق التوافق مع الزوجة" و "الاستدانة لتلبية متطلبات المعيشة اليومية" بمتوسط مرجح ٢,٠٠، أما في الترتيب الثامن فجاء "اللجوء إلى القضاء لإنهاء بعض الخلافات الأسرية" بمتوسط مرجح ١,٨٣، وجاء بالترتيب التاسع وقبل الأخير"رفض إثبات الأبناء من هذا الزواج" بمتوسط مرجح ١,٦٧، أما الترتيب العاشر والأخير فكان من نصيب "المماطلة في توثيق الزواج رسمياً ببلوغ السن القانونية" بمتوسط مرجح ١,٥٨، ويشير ذلك إلي أن زواج القاصرات يعد أيضاً انتهاكاً صارخاً لحقوق الأزواج الصغار فى الاستمتاع بطفولتهم بالشكل المناسب وتحمل المسئوليات الأسرية مبكراً بما لا يتناسب مع القدرات والإمكانات المختلفة وبالتالي يترتب على ذلك آثاراً متعددة، وتؤكد ذلك نتائج دراسة **حسين (٢٠٠٩)** التي توصلت الى أن زواج القاصرات ينتهك حقوق الصغار في الاختيار والتعبير عن الرأي وبالتالي الحرمان من معايشة الطفولة بشكل مناسب.

جدول رقم (٤) يوضح الآثار المرتبطة بنسق أسرة الزوجين (الأهل) ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	التدخل في شئون الزوجين بشكل مبالغ فيه	١٧	٧	١٢	٧٧	٢,١٤	٤
٢	استغلال القاصر لأداء أعمال لا تتناسب مع طاقتها	١٣	١٣	١٠	٧٥	٢,٠٨	٥
٣	حرمان الزوجة من زيارة أهلها	١٥	٨	١٣	٧٤	٢,٠٦	٦
٤	دفع الزوج لفرض السيطرة واستخدام العنف مع الزوجة	٩	١٤	١٣	٦٨	١,٨٩	١٠
٥	نشوب خلافات أسرية بين والدي الزوجين	١٦	٥	١٥	٧٣	٢,٠٣	٧
٦	تحريض الفتاه أحياناً إلى عدم طاعة الزوج	١٢	٩	١٥	٦٩	١,٩٢	٩
٧	عدم اهتمام الأسر بإلحاق أبناء الزوجين بدور الحضانات	١٢	١٢	١٢	٧٢	٢,٠٠	٨

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
٨	ظهور المشكلات الاقتصادية لعدم وجود مصدر دخل للأسرة	١٩	٥	١٢	٧٩	٢,١٩	٣
٩	استيلاء الأهل على بعض ممتلكات الزوجة	٢٠	٦	١٠	٨٢	٢,٢٨	٢
١٠	المعاناة من أجل توفير سكن مناسب للزوجين	١٨	٧	١١	٧٩	٢,١٩	٣
١١	منع أهل الزوجة من زيارة إبنتهم في بيت زوجها	١٤	١٠	١٢	٧٤	٢,٠٦	٦
١٢	تحمل الأهل عبئ تربية الأبناء عن الزوجين	١٥	١١	١٠	٨٧	٢,٤٢	١
١٣	تحمل الأسرة مسئولية الانفاق علي الزوجين	١٥	٧	١٤	٧٣	٢,٠٣	٧

الأهمية النسبية = ٦٩,٩٤ %

يتبين من الجدول رقم (٤) الذي يوضح الآثار المرتبطة بنسق أسرة الزوجين (الأهل) أن من أهم تلك الآثار "تحمل الأهل عبئ تربية الأبناء عن الزوجين" حيث حقق أعلي متوسط مرجح وبالتالي أحتل المركز الأول بمعدل ٢,٤٢، وفي الترتيب الثاني جاء "استيلاء الأهل على بعض ممتلكات الزوجة" بمتوسط مرجح ٢,٤٢، وجاء في الترتيب الثالث كل من "ظهور المشكلات الاقتصادية لعدم وجود مصدر دخل للأسرة" و "المعاناة من أجل توفير سكن مناسب للزوجين" بمتوسط مرجح ٢,١٩، وفي الترتيب الرابع جاء "التدخل في شئون الزوجين بشكل مبالغ فيه" بمتوسط مرجح ٢,١٤، وفي المرتبة الخامسة جاء "استغلال القاصر لأداء أعمال لا تتناسب مع طاقتها" بمتوسط مرجح ٢,٠٨، وجاء بالترتيب السادس كل من "حرمان الزوجة من زيارة أهلها" و "منع أهل الزوجة من زيارة إبنتهم في بيت زوجها" بمتوسط مرجح ٢,٠٦، كما جاء بالترتيب السابع كل من "نشوب خلافات أسرية بين والدي الزوجين" و "تحمل الأسرة مسئولية الانفاق علي الزوجين" بمتوسط مرجح ٢,٠٣، ثم بعد ذلك جاء "عدم اهتمام الأسر بإلحاق أبناء الزوجين بدور الحضانات" بمتوسط مرجح ٢,٠٠، أما "تحريض الفتاه أحياناً إلى عدم طاعة الزوج" فجاء في الترتيب التاسع وقبل الأخير بمتوسط مرجح ١,٩٢، أما الترتيب العاشر والأخير فكان من نصيب "دفع الزوج لفرض السيطرة واستخدام العنف مع الزوجة" بمتوسط مرجح ١,٨٩، ويمكن إرجاع ذلك زيادة تخوف الأسرة علي الزوجين من تحمل مسئولية التنشئة الاجتماعية لأبنائهم بسبب ضعف مستوى الخبرات المتراكمة لديهما ولحداثة التعامل مع الأبناء، وأكدت ذلك دراسة **قطب (٢٠١٢)** التي توصلت إلى وجود العديد من المشكلات التى تواجه الأسر حديثة التكوين منها سوء التوافق الزواجي وعدم تفهم طبيعة التعامل مع الأبناء لحداثة العهد بالزواج، عدم توافر الاستعداد الكافي لدي الفتيات الصغيرات للقيام بالمتطلبات الأسرية.

جدول رقم (٥) يوضح الآثار المرتبطة بنسق المجتمع ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا			
١	تفشي قيم اجتماعية هدامة مرتبطة بالزواج	٢٩	٢	٥	٩٦	٢,٦٧	١
٢	ارتفاع معدلات الطلاق بالمجتمع	٢٧	٥	٤	٩٥	٢,٦٤	٢
٣	احتمالية تزايد معدلات ضياع الأنساب	٥	١	٣٠	٤٧	١,٣١	١٠
٤	تزايد أعداد الأطفال اللقطاء ومجهولي النسب	٧	١٥	١٤	٦٥	١,٨١	٩
٥	النظرة المجتمعية للفتاة كسلعة اقتصادية	١٢	١٠	١٤	٧٠	١,٩٤	٨
٦	العجز عن توفير مستلزمات رعاية الأطفال	٢١	٤	١١	٨٢	٢,٢٨	٦
٧	زيادة الضغط على مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة	١٧	١٤	٥	٨٤	٢,٣٣	٥
٨	ارتفاع معدلات الأمية بين أفراد المجتمع	٢٢	٦	٨	٩٦	٢,٦٧	١
٩	معاناة المجتمع من الزيادة السكانية	١٤	٨	١٤	٧٢	٢,٠٠	٧
١٠	تزايد معدلات التسرب من التعليم	٢٠	١٠	٦	٨٦	٢,٣٩	٤
١١	انتشار سماسرة زواج القاصرات	١٩	٧	١٠	٨١	٢,٢٥	٧
١٢	الخرق المجتمعي للقوانين المنظمة للزواج	٢١	١٠	٥	٨٨	٢,٤٤	٣
١٣	تهاون المجتمع في حقوق الأبناء وخاصة الفتيات	١٦	٦	١٠	٧٠	١,٩٤	٨

الأهمية النسبية = ٧٣,٥٠ %

يتبين من الجدول رقم (٥) الذي يتناول الآثار المرتبطة بنسق المجتمع أن كل من "تفشي قيم اجتماعية هدامة مرتبطة بالزواج" و "ارتفاع معدلات الأمية بين أفراد المجتمع" قد حققتا أعلي المعدلات بمتوسط مرجح بلغت قيمته٢,٦٧ لذا جاءتا بالترتيب الاول، ثم جاء بالترتيب الثاني "ارتفاع معدلات الطلاق بالمجتمع" بمتوسط مرجح ٢,٦٤، وفي الترتيب الثالث جاء "الخرق المجتمعي للقوانين المنظمة للزواج" بمتوسط مرجح ٢,٤٤، وفي الترتيب الرابع جاء "تزايد معدلات التسرب من التعليم" بمتوسط مرجح ٢,٣٩، وفي الترتيب الخامس جاء "زيادة الضغط على مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة" بمتوسط مرجح ٢,٣٣، وفي الترتيب السادس جاء "العجز عن توفير مستلزمات رعاية الأطفال" بمتوسط مرجح ٢,٢٨، وجاء بالترتيب السابع "معاناة المجتمع من الزيادة السكانية" و"انتشار سماسرة زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٢٥، وفي الترتيب الثامن جاء كل من "النظرة المجتمعية للفتاة كسلعة اقتصادية" و "تهاون المجتمع في حقوق الأبناء وخاصة الفتيات" بمتوسط مرجح ١,٩٤، وجاء بالترتيب التاسع وقبل الأخير "تزايد أعداد الأطفال اللقطاء ومجهولي النسب" بمتوسط مرجح ١,٨١، وفى الترتيب العاشر والأخير جاء "احتمالية تزايد معدلات ضياع الأنساب" بمتوسط مرجح ١,٣١، وقد يشير ذلك إلى أن التمسك بالقيم الاجتماعية السائدة والثوابت الراسخة

للزواج ببعض المجتمعات التى تعانى من ارتفاع معدلات الأمية ما زالت صاحبة التأثير الأقوى وراء انتشار زواج القاصرات وما يترتب عليه من تبعات غالباً لا تُحمد عقباها، وأكدت ذلك دراسة خورشيد (٢٠١٣) التى أشارت إلى أن التمسك ببعض الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد المجتمعية يُعد من العوامل الدافعة الى زواج القاصرات الاكثر انتشاراً بين الطبقات الأقل فى المستوى التعليمي وبالتالي ما يترتب عليه من آثار متعددة، وكذلك دراسة جيتانجالى Gitanjali (2004) التي أوضحت مدى تأثير الموروثات الفكرية السائدة على انتشار زواج القاصرات والتي تختلف ما بين الريف والحضر.

ج- أدوار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

جدول رقم (٦) يوضح أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة القاصر ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا			
١	احاطتها علماً بمخاطر زواج القاصرات	٢٣	٣	١٠	٨٥	٢,٣٦	٣
٢	توعيتها بالمتطلبات الأسرية تجاه الزوج	١٥	١٠	١١	٨٤	٢,٣٣	٤
٣	مساعدتها على تحمل المسئولية الاجتماعية كزوجه	١٤	١٠	١٢	٧٤	٢,٠٦	٧
٤	ارشادها الى ضرورة مواصلة مسيرة التعليم	١٠	١٠	١٦	٦٦	١,٨٣	١٠
٥	توعيتها بالحفاظ على حقوقها المشروعة	١٩	٨	٩	٨٢	٢,٢٨	٥
٦	تقديم المشورة المهنية لتحقيق استقرارها الاسرى	١٦	٦	١٠	٧٠	١,٩٤	٨
٧	توجيهها لتوثيق الزواج رسمياً ببلوغ السن القانوني	٢٤	١٠	٢	٩٤	٢,٦١	١
٨	مساعدتها على تجنب النزاعات المتكررة مع الزوج	٢١	٨	٧	٨٦	٢,٣٩	٢
٩	توعيتها بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء	١٧	٤	١٥	٧٤	٢,٠٦	٧
١٠	صقلها بمهارات التعامل مع المشكلات الأسرية	١٢	١٠	١٤	٧٠	١,٩٤	٨
١١	توجيهها نحو مصادر الخدمات الأسرية المتاحة	١٤	٥	١٧	٦٩	١,٩٢	٩
١٢	توعيتها بمخاطر الحمل المبكر واحتمالات الإجهاض	١٠	١٨	٨	٧٤	٢,٠٦	٧
١٣	تغيير معتقداتها الأسرية الخاطئة	١٨	٧	١١	٧٩	٢,١٩	٦

الأهمية النسبية = ٧١,٧٢ %

يتضح من الجدول رقم (٦) الذي يوضح أدوار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية مع نسق الزوجة القاصر أن أهم تلك الأدوار "توجيهها لتوثيق الزواج رسمياً ببلوغ السن القانوني" حيث حقق أعلي النسب وبالتالي أحتل الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٦١، وفي الترتيب الثاني جاء "مساعدتها على تجنب النزاعات المتكررة مع الزوج" بمتوسط مرجح ٢,٣٩، وفي الترتيب الثالث جاء "احاطتها علماً بمخاطر زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٣٦، وفي الترتيب الرابع جاءت "توعيتها بالمتطلبات الأسرية تجاه الزوج" بمتوسط مرجح ٢,٣٣، وفي المرتبة الخامسة جاءت "توعيتها بالحفاظ على حقوقها المشروعة" بمتوسط مرجح ٢,٢٨، أما في الترتيب السادس فجاء "تغيير معتقداتها الأسرية الخاطئة " بمتوسط مرجح ٢,١٩، وجاء في الترتيب السابع كل من "مساعدتها على تحمل المسئولية الاجتماعية كزوجه" و"توعيتها بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء" و "توعيتها بمخاطر الحمل المبكر واحتمالات الإجهاض" بمتوسط مرجح ٢,٠٦، ثم جاء فى الترتيب الثامن كل من "تقديم المشورة المهنية لتحقيق استقرارها الأسرى" و "صقلها بمهارات التعامل مع المشكلات الأسرية" بمتوسط مرجح ١,٩٤، وجاء في الترتيب التاسع وقبل الأخير "توجيهها نحو مصادر الخدمات الأسرية المتاحة" بمتوسط مرجح ١,٩٢، أما الترتيب العاشر والأخير فجاء به "ارشادها إلى ضرورة مواصلة مسيرة التعليم" بمتوسط مرجح ١,٨٣، ويشير ذلك إلى أن المشكلات القانونية من أكثر المشكلات التى تواجه الزوجات القاصرات وخاصة فيما يتعلق بجزئية التوثيق الرسمي للزواج بإتمامهن أو الازواج السن القانوني لذلك، فيلاحظ أحياناً رفض الزوج توثيق الزواج لأسباب غير منطقيه حسبما أكدت دراسة الشاهد (٢٠١٧) يضاف إلى ذلك الاعتقاد الخاطئ لدي البعض بأن الزواج المبكر دون السن القانوني للزواج أمر طبيعي بحسب معطيات دراسة ماري(2012) Mari ، كما يتضح أيضاً عزوف غالبية الزوجات القاصرات عن مواصلة التعليم والانخراط مبكراً بالحياة الأسرية حسبما توصلت دراستى الفايز(٢٠١١) و كاثرينس (2011) katherince .

جدول رقم (٧) يوضح أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا			
١	مساعدته على الوفاء بالتزاماته الأسرية.	٢٠	٨	٨	٦٤	١,٧٨	١١
٢	توعيته بالأساليب المناسبة للتعامل الزوجي	١٥	١٠	١١	٦١	١,٦٩	١٢
٣	مساعدته على تحمل المسئوليات الأسرية المختلفة	١٦	٧	٩	٥٥	١,٥٣	١٣
٤	توجيهه لتوثيق الزواج رسمياً عند بلوغ السن	١٩	٦	١١	٨٠	٢,٢٢	٧
٥	صقله بمهارات احتواء المشكلات الاسرية	١٢	١٢	١٢	٧٢	٢,٠٠	١٠

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا			
٦	توعيته بالحفاظ على الحقوق المشروعة للزوجة	٢١	٦	٩	٨٤	٢,٣٣	٤
٧	إمداده بالحقائق المتعلقة بالحياة الأسرية	١٨	٧	١١	٧٩	٢,١٩	٨
٨	توجيهه نحو مصار الخدمات الأسرية الممكنة	١٧	٥	١٤	٧٥	٢,٠٨	٩
٩	تغيير بعض المعتقدات الأسرية الخاطئة لديه	١٩	٧	١٠	٨١	٢,٢٥	٦
١٠	الاسهام في توفير فرص عمل مناسبة له	٢٨	٣	٥	٩٥	٢,٦٤	١
١١	حثه على تجنب استخدام العنف مع الزوجة	٢٥	٤	٧	٩٠	٢,٥٠	٢
١٢	توعيته بعدم إقحام الأهل في الأمور الأسرية بدون داع	٢٣	٧	٦	٨٩	٢,٤٧	٣
١٣	تقديم المشورة اللازمة لإقامة حياة زوجية مستقرة	٢١	٤	١١	٨٢	٢,٢٨	٥

الأهمية النسبية = ٧١,٧٢ %

يتضح من الجدول رقم (٧) أن أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج جاءت كالتالي: "الاسهام في توفير فرص عمل مناسبة له" فى الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٦٤، وفى الترتيب الثاني "حثه على تجنب استخدام العنف مع الزوجة" بمتوسط مرجح ٢,٥٠، وفى الترتيب الثالث "توعيته بعدم إقحام الأهل في الأمور الأسرية بدون داعٍ" بمتوسط مرجح ٢,٤٧، وفى الترتيب الرابع "توعيته بالحفاظ على الحقوق المشروعة للزوجة" بمتوسط مرجح ٢,٣٣، وفى المرتبة الخامسة "تقديم المشورة اللازمة لإقامة حياة زوجية مستقرة" بمتوسط مرجح ٢,٢٨، وفى الترتيب السادس " تغيير بعض المعتقدات الأسرية الخاطئة لديه "بمتوسط مرجح ٢,٢٥، وفى المرتبة السابعة " توجيهه لتوثيق الزواج رسمياً عند بلوغ السن "بمتوسط مرجح ٢,٢٢، وجاء فى الترتيب الثامن " إمداده بالحقائق المتعلقة بالحياة الأسرية" بمتوسط مرجح٢,١٩، وفى الترتيب التاسع جاء "توجيهه نحو مصار الخدمات الأسرية الممكنة" " بمتوسط مرجح٢,٠٨، أما المرتبة العاشرة فكانت من نصيب "صقله بمهارات احتواء المشكلات الاسرية" بمتوسط مرجح ٢,٠٠، وجاء بعد ذلك "مساعدته على الوفاء بالتزاماته الأسرية" بمتوسط مرجح١,٧٨، وفى الترتيب الثاني عشر وقبل الأخير جاء " توعيته بالأساليب المناسبة للتعامل الزوجي" بمتوسط مرجح ١,٦٩، بينما جاء فى الترتيب الثالث عشر والأخير"مساعدته على تحمل المسئوليات الأسرية المختلفة" بمتوسط مرجح ١,٥٣، وقد يشير ذلك إلى معاناة أزواج القاصرات في توفير فرصة عمل مناسبة تكفى للوفاء بمتطلبات الحياة المعيشية وبالتالي وجب الإسهام في توفير ذلك لمنع نشوب المشكلات الأسرية على اختلافها وتنوعها، فالعامل لاقتصادي من أهم مسببات المشكلات الاسرية كما تعد الاثار الاقتصادية

مـن أشـد الآثـار الناجمـة عـن زواج القاصـرات، وأشـارت الـى ذلـك دراسـات كـل مـن ليست(2015) List و قطب (٢٠١٢) و السمالوطي(٢٠١٠) و سيد(٢٠١٤).

جدول (٨) يوضح أدوار الممارسة العامة مع نسق أسرة الزوجين (الأهل) ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا			
١	توعيتهم بالآثار المختلفة الناجمة عن الزواج المبكر	١٨	٦	١٢	٧٨	٢,١٧	٦
٢	تعديل بعض الأفكار السلبية لدي الأهل حول الزواج	١٠	١٦	١٠	٧٢	٢,٠٠	١٠
٣	مساعدة الأهل في مواجهة النزاعات الزوجية فور حدوثها	١٧	٦	١٣	٧٦	٢,١١	٧
٤	توعية الأهل بمخاطر الزواج المبكر دون توثيق	١٧	٥	١٤	٧٥	٢,٠٨	٨
٥	الحد من تدخل الأهل في شئون الزوجين إلا للضرورة	٢٣	٩	٤	٩١	٢,٥٣	٢
٦	تجنب استغلال الأهل للزوجة في أعمال لا تناسب قدراتها	١٦	٧	١٣	٧٥	٢,٠٨	٨
٧	توعية الأهل للزوجين بالحفاظ على حقوقهما المشروعة	١٩	٩	٨	٨٣	٢,٣٠	٤
٨	مساهمة الأهل اقتصادياً مع الزوجين لحين توفر مصدر دخل	٢١	٥	١٠	٨٣	٢,٣١	٣
٩	حفاظ الأهل على ممتلكات الزوجين وخاصة الزوجة	١٦	٨	١٢	٧٦	٢,١١	٧
١٠	تغيير ثقافة الضغط على القاصرات للزواج المبكر	١٣	١٢	١١	٧٤	٢,٠٦	٩
١١	توعية الأهل للزوجين باحترام قدسية العلاقة الزوجية	٢٠	٦	١٠	٨٢	٢,٢٨	٥
١٢	حفاظ الأهل على حقوق الأبناء في حالة انفصال الزوجين	١٥	٩	١٢	٧٥	٢,٠٨	٨
١٣	تجنب التعصب العائلي في حالات إنهاء العلاقة الزوجية	٢٥	٧	٤	٩٣	٢,٥٨	١

الأهمية النسبية = ٧٣,٥٨ %

تشير بيانات الجدول رقم (٨) الذي يوضح أدوار الممارسة العامة مع نسق أسرة الزوجين(الأهل) أن من أهم تلك الادوار "تجنب التعصب العائلي في حالات إنهاء العلاقة الزوجية" حيث حقق أعلي متوسط مرجح بمعدل ٢,٥٨، وفي الترتيب الثاني جاء "الحد من تدخل الأهل في شئون الزوجين إلا للضرورة" بمتوسط مرجح ٢,٥٣، وجاءت بالترتيب الثالث "مساهمة الأهل اقتصادياً مع الزوجين لحين توفر مصدر دخل" بمتوسط مرجح ٢,٣١، وفي الترتيب الرابع جاءت "توعية الأهل للزوجين بالحفاظ على حقوقهما المشروعة" بمتوسط مرجح ٢,٣٠، وفي المرتبة الخامسة جاءت "توعية الأهل للزوجين باحترام قدسية العلاقة الزوجية"

بمتوسط مرجح ٢,٢٨، وجاءت بالترتيب السادس "توعيتهم بالآثار المختلفة الناجمة عن الزواج المبكر" بمتوسط مرجح ٢,١٧، كما جاء بالترتيب السابع كل من "مساعدة الأهل في مواجهة النزاعات الزوجية فور حدوثها" و "حفاظ الأهل على ممتلكات الزوجين وخاصة الزوجة" بمتوسط مرجح ٢,١١، ثم بعد ذلك جاء بالترتيب الثامن كل من " توعية الأهل بمخاطر الزواج المبكر دون توثيق" و "حفاظ الأهل على حقوق الأبناء في حالة انفصال الزوجين" بمتوسط مرجح ٢,٠٨، وفى الترتيب التاسع جاء "تغيير ثقافة الضغط على القاصرات للزواج المبكر" بمتوسط مرجح ٢,٠٦، أما الترتيب العاشر والأخير فجاء به "تعديل بعض الأفكار السلبية لدي الأهل حول الزواج" بمتوسط مرجح ٢,٠٠، ويمكن إرجاع ذلك الى التعصب العائلي للتمسك ببعض المعتقدات والثوابت وطغيان ثقافات أسرية معينة مرتبطة بالزواج وخاصة فى حالات إنهاء العلاقة الزواجية على اعتبار ذلك انتقاماً لأهل الزوجة من الزوج أو العكس وأشارت لذلك دراسات كل من جيتانجالى (2004) Gitanjali و خورشيد (٢٠١٣) و ليست (2015)Lista.

جدول رقم (٩) يوضح أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع ن=٣٦

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا			
١	تغيير النظرة المجتمعية للفتاة كسلعة اقتصادية	٣٠	١	٥	٩٧	٢,٦٩	٢
٢	التوعية المجتمعية بأضرار الزواج المبكر	٢٧	٤	٥	٩٤	٢,٦١	٣
٣	توجيه الخطاب الإعلامي للحد من زواج القاصرات	١٦	١٨	٢	٨٦	٢,٣٩	٥
٤	التوعية المجتمعية بضرورة مواصلة الأبناء لمسيرة التعليم	١٠	٦	٢٠	٦٦	١,٨٣	١٣
٥	عدم التستر علي وقائع زواج القاصرات	١٤	٨	١٤	٧٢	٢,٠٠	١٢
٦	السعي لاستصدار قوانين جديدة لمواجهة زواج القاصرات	٢١	٧	٨	٨٥	٢,٣٦	٦
٧	محاسبة كل من يسهم في إتمام زواج القاصرات	٢١	٤	١١	٨٢	٢,٢٨	٧
٨	توسيع نطاق خدمات مؤسسات رعاية الأسرة	١٦	٨	١٢	٧٦	٢,١١	٩
٩	التنسيق بين المنظمات الحقوقية لمنع زواج القاصرات	١٧	٥	١٤	٧٥	٢,٠٨	١٠
١٠	توجيه الخطاب الديني لتناول آثار زواج القاصرات	٣٠	٢	٤	٩٨	٢,٧٢	١
١١	السعي إلى تعديل بعض مواد القوانين الحالية المنظمة للزواج	١٥	٧	١٤	٧٣	٢,٠٣	١١
١٢	التصدي لسماسرة زواج القاصرات لمنع حدوثه	١٥	١٢	٩	٧٨	٢,١٧	٨
١٣	تجريم زواج القاصرات باعتباره جريمة مكتملة الأركان	٢٥	٢	٩	٨٨	٢,٤٤	٤

الأهمية النسبية = ٧٥,٩٩ %

يتضح من الجدول رقم (٩) أن أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع جاءت على النحو التالي: "توجيه الخطاب الديني لتناول آثار زواج القاصرات" فى الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٧٢، وفى الترتيب الثاني "تغيير النظرة المجتمعية للفتاة كسلعة اقتصادية" بمتوسط مرجح ٢,٦٩، وفى الترتيب الثالث "التوعية المجتمعية بأضرار الزواج المبكر" بمتوسط مرجح ٢,٦١، وفى الترتيب الرابع " تجريم زواج القاصرات باعتباره جريمة مكتملة الأركان " بمتوسط مرجح ٢,٤٤، وجاء فى الترتيب الخامس "توجيه الخطاب الإعلامي للحد من زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٣٩، وفى الترتيب السادس "السعي لاستصدار قوانين جديدة لمواجهة زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٣٦، وفى المرتبة السابعة "محاسبة كل من يسهم في إتمام زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٢٨، وجاء فى الترتيب الثامن "التصدي لسماسرة زواج القاصرات لمنع حدوثه" بمتوسط مرجح ٢,١٧، وفى الترتيب التاسع جاء "توسيع نطاق خدمات مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة " بمتوسط مرجح٢,١١، أما المرتبة العاشرة فكانت من نصيب "التنسيق بين المنظمات الحقوقية لمنع زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٠٠، وجاء فى المرتبة الحادية عشر "السعي إلى تعديل بعض مواد القوانين الحالية المنظِمة للزواج" بمتوسط مرجح٢,٠٣، وجاء فى الترتيب الثاني عشر وقبل الأخير "عدم التستر علي وقائع زواج القاصرات" بمتوسط مرجح ٢,٠٠، بينما جاء فى الترتيب الثالث عشر والأخير" التوعية المجتمعية بضرورة مواصلة الأبناء لمسيرة التعليم" بمتوسط مرجح ١,٨٣، ويشير ذلك إلى ميل المجتمع الريفي بطبيعته إلى التدين والتأثر بمعطيات الخطاب الديني، مما يستوجب استثمار ذلك لتحقيق نتائج إيجابية في التصدي لزواج القاصرات وبالتالي التقليل من حدة العواقب والآثار الوخيمة الناجمة عنه، هذا علاوة على تفشي ثقافات مجتمعية ترى بعدم جدوى استكمال الفتيات لمسيرتهن التعليمية والاتجاه نحو الزواج المبكر، وتطرقت نسإلى ذلك دراسات كل من الديب (٢٠٠١) و جيتانجالى Gitanjali (2004) والفايز (٢٠١١) وكاثرينس katherince (2011) و خورشيد (٢٠١٣).

جدول رقم (١٠) يوضح ترتيب أبعاد الاستبار حسب الأهمية النسبية لكل بُعد

م	البعد	الأهمية النسبية	الترتيب
١	الآثار المرتبطة بنسق الزوجة القاصر	٧٦,٥٨ %	١
٢	الآثار المرتبطة بنسق الزوج	٦٦,٨٨ %	٧
٣	الآثار المرتبطة بنسق أسرة الزوجين (الأهل)	٦٩,٩٤ %	٦
٤	الآثار المرتبطة بنسق المجتمع	%٧٣,٥٠	٤
٥	أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة القاصر	%٧١,٧٢	٥
٦	أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج	%٧١,٧٢	٥
٧	أدوار الممارسة العامة مع نسق أسرة الزوجين (الأهل)	%٧٣,٥٨	٣
٨	أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع	٧٥,٩٩ %	٢

يتضح من الجدول رقم(١٠) أن ترتيب أبعاد الاستبار وفقاً للأهمية النسبية جاء على النحو التالي: "الآثار المرتبطة بنسق الزوجة القاصر" فى الترتيب الأول بأهمية نسبية ٧٦,٥٨ %، وجاء بالترتيب الثاني "أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع" بأهمية نسبية ٧٥,٩٩ %، وفى الترتيب الثالث "أدوار الممارسة العامة مع نسق أسرة الزوجين(الأهل)" بأهمية نسبية ٧٣,٥٨%، وفى الترتيب الرابع "الآثار المرتبطة بنسق المجتمع" بأهمية نسبية ٧٣,٥٠%، وفى المرتبة الخامسة جاء كل من "أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة القاصر" و"أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج" بأهمية نسبية متساوية بلغت قيمتها ٧١,٧٢%، وجاء فى الترتيب السادس "الآثار المرتبطة بنسق أسرة الزوجين (الأهل)" بأهمية نسبية ٦٩,٩٤ %، وفى المرتبة السابعة والأخيرة "الآثار المرتبطة بنسق الزوج" بأهمية نسبية ٦٦,٨٨%، ويشير ذلك إلى أن الزوجات هن أكثر المتضررات من زواج القاصرات وبالتالي فإنهن يعانين من الآثار المترتبة عليه أكثر من الأزواج ويتفق ذلك مع نتائج دراسة **الديب (٢٠٠١)** التي أثبتت أن زواج القاصرات يعبر عن مدي الإساءة الأسرية والمجتمعية تجاه الفتيات الصغيرات.

جدول رقم (١١) يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبار المختلفة

الأبعـــاد		الآثار المرتبطة بنسق				أدوار الممارسة العامة مع نسق			
		الزوجة	الزوج	الأهل	المجتمع	الزوجة	الزوج	الأهل	المجتمع
الآثار المرتبطة بنسق	الزوجة	١	٠,٤٩٩	٠,٠٧٤	٠,٤٧١	٠,٠٣٨	٠,٠٨٢	٠,٠٠٤	٠,١٩٨
	الزوج		١	٠,٠٣٦	٠,٦٠١	٠,٤١٤	٠,١٦٩	٠,١٢١	٠,٠٣٨
	الأهل			١	٠,٣٥٠	٠,٠٥٥	٠,١٩٨	٠,١٢٨	٠,١٢٣
	المجتمع				١	٠,٤١٠	٠,٢٠٤	٠,١٠٨	٠,٣٤٣
أدوار الممارسة العامة	الزوجة					١	٠,٤٣٧	٠,٣٧٦	٠,٢٤٦
	الزوج						١	٠,٠٥١	٠,٢٢١
	الأهل							١	٠,٢٤٠
	المجتمع								١

تؤكد معطيات الجدول رقم(١١) الذي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبار أن هناك ارتباطاً بين محتويات الاستبار اتضحت من خلال وجود علاقة ارتباطية بين ابعاده المختلفة، فتوجد علاقة إيجابية بين الآثار المرتبطة بنسق الزوجة وبين كل من الآتي: الآثار المرتبطة بنسق الزوج (٠,٤٩٩)، الآثار المرتبطة بنسق الأهل (٠,٠٧٤)، الآثار المرتبطة بنسق المجتمع (٠,٤٧١)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة

(٠,٠٣٨)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج (٠,٠٨٢)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل (٠,٠٠٤)، أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع (٠,١٩٨).

كما توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الآثار المرتبطة بنسق الزوج وبين كل من: الآثار المرتبطة بنسق الأهل(٠,٠٣٦)، الآثار المرتبطة بنسق المجتمع(٠,٦٠١)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة(٠,٤١٤)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج(٠,١٦٩)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل(٠,١٢١)، أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع (٠,٠٣٨).

كما توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الآثار المرتبطة بنسق الأهل وبين كل من الآتي: الآثار المرتبطة بنسق المجتمع(٠,٣٥٠)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة(٠,٠٥٥)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج(٠,١٩٨)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل(٠,١٢٨)، أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع(٠,١٢٣).

كما توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين الآثار المرتبطة بنسق المجتمع وبين كل من الآتي: أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة (٠,٤١٠)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج (٠,٢٠٤)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل (٠,١٠٨)، أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع (٠,٣٤٣).

كما توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوجة وبين كل من الآتي: أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج (٠,٤٣٧)، أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل (٠,٣٧٦)، أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع (٠,٢٤٦).

كما توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين أدوار الممارسة العامة مع نسق الزوج وبين كل من: أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل(٠,٠٥١)، أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع(٠,٢٢١).

كما توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين أدوار الممارسة العامة مع نسق الأهل وبين أدوار الممارسة العامة مع نسق المجتمع(٠,٢٤٠)، أي أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين أبعاد الاستبار وبعضها البعض.

ج- تصور مقترح لأدوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات:

من خلال الإطار النظري للدراسة وفى ضوء ما تم عرضة من دراسات سابقة وحسب ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية يمكن التوصل إلى تصور مقترح لأدوار الممارس

العام في الخدمة الاجتماعية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات، ويشتمل هذا التصور علي الأبعاد الآتية:

أولاً: الأسس التي يعتمد عليها التصور المقترح:

١- الإطار النظري للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.
٢- الكتابات النظرية حول زواج القاصرات.
٣- نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها والمرتبطة بموضوع الدراسة.
٤- نتائج الدراسة الحالية وما أوضحته من آثار متنوعة ناجمة عن زواج القاصرات.
٥- الملاحظات الميدانية للباحث قبل وأثناء إجراء الدراسة.
٦- مشاركات الباحث كمحاضر ببعض أنشطة مكتب المساندة الاجتماعية للمرأة التابع لجمعية تنمية المشروعات والتنمية المجتمعية ورعاية المرأة والطفل وحماية البيئة والمستهلك.

ثانياً: الأهداف التي يسعي إلى تحقيقها التصور المقترح:

يسعى التصور المقترح إلى التوصل إلى دوراً مهنياً للممارس العام في الخدمة الاجتماعية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات، وتتمثل هذه الأثار في الآتي:

١- الآثار المرتبطة بنسق الزوجة القاصر.
٢- الآثار المرتبطة بنسق الزوج.
٣- الآثار المرتبطة بنسق أسرة الزوجين (الأهل).
٤- الآثار المرتبطة بنسق المجتمع.

ثالثا: الأنساق التي يتضمنها التصور المقترح:

١- **نسق محدث التغيير:** يتمثل في الأخصائي الاجتماعي الممارس العام الذي سوف يقوم بتطبيق التصور المقترح بالتعاون مع فريق العمل بالمؤسسات المعنية للحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

٢- **نسق العميل يتضمن:**

أ- الزوجات القاصرات: حيث يركز الممارس العام فى العمل المهني على الزوجات القاصرات نظراً لأنهن النسق الأساسي الذي يعانى من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

ب- الزوج: حيث يعمل الممارس العام مع الزوج لكونه الأساس في زواج القاصرات، كما أنه أيضاً يعانى من الآثار الناجمة عنه لأن الزوج في بعض الحالات قد يكون قاصراً أيضاً.

ج- الأسرة (الأهل): فيعمل الممارس العام مع نسق الأسرة بهدف المساعدة على تخفيف الآثار الناجمة عن زواج القاصرات لكونها الجماعة الأولية التي ينتمى إليها الزوجين وما تشكله من تأثيراً مباشراً عليهما.

٣- **نسق المشكلة:** ويتمثل في مشكلة زواج القاصرات وما يترتب عليها من آثار متنوعة تمتد لتشمل كل من نسق الزوجة القاصر ونسق الزوج ونسق الأهل بل ونسق المجتمع ككل.

٤- **نسق المستهدف يتضمن:**

أ- المؤسسة: حيث يعمل الممارس العام من خلال مؤسسات مهنية تستهدف تعظيم استفادة الزوجات القاصرات من الخدمات المؤسسية التي تقدم لهم.

ب- المجتمع المحلى: حيث يعمل الممارس العام على توعية أفراد المجتمع بخطورة مشكلة زواج القاصرات وكيفية التعامل مع الآثار الناجمة عنه ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنظيم الندوات أو عقد المؤتمرات أو إقامة الموائد الحوارية أو المناقشات الجماعية وغيرها.

٥- **نسق الفعل أو العمل ويتضمن:**

أ- فريق العمل بالمؤسسة: حيث يعمل الممارس العام بشكل تعاوني مع فريق عمل مهني يضم أخصائيين اجتماعيين ونفسيين وغيرهم.

ب- الخبراء والمتخصصين: حيث يلجأ الممارس العام إلى الاستعانة ببعض الخبراء والمتخصصين ممن لهم ارتباطاً مباشراً بمشكلة زواج القاصرات لاستيفاء كافة جوانبها المختلفة بما يسهم في التقليل من معدلات حدوثها وبالتالي الحد من الآثار الناجمة عنها.

رابعاً: المداخل العلمية التى يعتمد عليها التصور المقترح:

١- **مدخل العلاج الأسرى:** وذلك من خلال دراسة واستيعاب النظام الأسري ومحاولة تدعيم مناطق القوى أو تعديل وتغيير النواحي السلبية بما يسهم في مواجهة الآثار الناجمة من زواج القاصرات كمشكلة اجتماعية، ليس هذا فحسب بل ومنع إتمام زواج القاصرات بصفة عامة قبل حدوثه.

٢- **مـدخل التمكـين:** وذلـك مـن خـلال مسـاعدة الزوجـات القاصـرات علـى مواجهـة الآثـار المختلفة اللاتي تعانين منها من جراء الزواج المبكر وتنمية قدراتهن على التعامل الأمثل معهـا فـي ضـوء القـدرات والإمكانـات المتاحـة بمـا يسـهم فـي حصـولهن علـى حقـوقهن المشروعة.

٣- **مـدخل تحسـين نوعيـة الحيـاة:** مـن خـلال إحـداث تغييراتٍ إيجابيـة فـي حيـاة الزوجـات القاصرات والتخفيف من متاعبهن المختلفة بما يسهم في تغلبهن على الآثار التي يعانين منها من جراء زواجهن مبكراً لحين توفيق أوضاعهن وتوثيق الزواج بشكل رسمي ليتمكن من المطالبة بحقوقهن المختلفة.

٤- **مـدخل التـدخل فـي الأزمـات:** وذلـك للتخفيـف والتقليـل مـن الضـغوط التـي تتعـرض لهـا الزوجـات القاصـرات ممـا يسـهم فـي الحـد مـن الآثـار الناجمـة عـن زواج القاصـرات سـواءً كانت تلك الآثار مرتبطة بالزوجة القاصر أو الزوج أو الأهل أو المجتمع ككل.

خامساً: النماذج العلمية التي يقوم عليها التصور المقترح:

يمكن الاعتماد على العديد من النماذج العلمية عند تطبيق التصور المقترح، من أهمها:

١- **نمـوذج حـل المشـكلة:** حيـث إن زواج القاصـرات مشـكلة اجتماعيـة مختلفـة الأبعـاد ممـا يستوجب تضـافر كافـة الجهـود لمواجهتها والحـد مـن الآثـار الناجمـة عنهـا وبالتـالي حتميـة البحث عن مسبباتها الأساسية سعياً للتوصل إلى حلول جذرية حيالها، علاوةً على تنمية قدرات الزوجـات القاصـرات للتعامـل مـع الآثـار الناجمـة عـن زواجهـن مبكـراً دون السـن القانوني للزواج.

٢- **نموذج الجسر:** وذلك من خلال ربط الزوجات القاصرات بالمؤسسات المجتمعية المعنية والتي يمكنهن الاستفادة من خدماتها بما يتوافق ولوائحها الداخلية المنظمة لعملها وفي ضـوء تنـوع وتشـعب الخـدمات التـى تقـدمها لهـن تلـك المؤسسـات اجتماعيـاً واقتصـادياً وقانونياً بحيث تتولى تلك المؤسسات زمام المبادرة وتستهل بالمبادأة نحو دراسة مسببات زواج القاصرات والتقليل من حدة آثاره.

سادساً: استراتيجيات التصور المقترح:

١- **استراتيجية التفاوض:** من خلال التواصل مع الأزواج اللذين يماطلون ويتقاعسون عن توثيق زواج القاصرات رسمياً عند اتمام السن القانوني لذلك، حيث إن الواقع يشير إلي أن تلك المماطلة غالباً ما تكون من جانب الأزواج اكثر منها عن الزوجات، هذا بجانب التواصل مع

المؤسسات المعنية بهذا الشأن مع الاهتمام بتدريب الممارسين والمعنيين (المأذونين)لإكسابهم مهارات التعامل الأمثل بمثل هذه المواقف للتغلب على كافة الآثار الناجمة.

٢- **استراتيجية إعادة البناء المعرفي:** من خلال تغيير الأفكار والمعتقدات السلبية الراسخة لدى العديد من الأسر التى تزج بأبنائها مبكراً نحو الزواج وبخاصة فى الريف وتبديلها بأخرى منطقية سليمة ومقبولة دينياً واجتماعياً واقتصادياً، وكذا تعديل الأفكار والمعتقدات السلبية لدى الشباب من الجنسين والحث على ضرورة الاهتمام باستكمال مسيرة التعليم أولاً قبل التفكير فى الزواج لاكتمال النضج اللازم لتحمل المسئوليات والأعباء الأسرية المختلفة، بجانب الدعوة إلى ضرورة توثيق وقائع زواج القاصرات التى تمت بالفعل لإنقاذ ما يمكن وذلك فور إتمام الزوجات أو الأزواج للسن القانوني حفاظاً على حقوق كل منهما، وهذا الأمر يستوجب دعوة المؤسسات الاكاديمية للاهتمام بالتوعية بمناهضة هذا الشكل من الزواج بين الشباب لتجنب وقوعه وتفادياً لآثاره غير المحمودة.

٣-**استراتيجية الإقناع:** من خلال التواصل مع الأسر التى ترغب في تزويج الفتيات القاصرات سواءً أسرة الزوج أو الزوجة لتوعيتهم بمخاطر الزواج المبكر وما يترتب عليه من آثار مختلفة تجاه كل من الزوج والزوجة والأبناء والمجتمع ككل فيما بعد وإقناعهم بالابتعاد عن هذا الشكل من الزواج وعدم التفكير فيه.

٤- **استراتيجية تغيير الاتجاه:** من خلال الوقوف على كافة السلوكيات والتوجهات السلبية التي غالباً ما تكون السبب الرئيسي لزواج القاصرات ومحاولة تعديلها أو استبدالها بأخرى إيجابية تتفق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي ولا تتعارض مع القيم الدينية الأصيلة مما يحد من اتمام زواج القاصرات وبالتالي تلاشى ما يترتب عليه من آثار ضارة بكل الأطراف ذات العلاقة.

سابعاً: تكنيكات التصور المقترح:

١- **التوجيه:** ويستخدم لتوجيه الزوجات القاصرات إلى مصادر الخدمات التي تناسبهم مما يسهم في التقليل من حدة الآثار التى يعانون منها، وكذلك توجيههم نحو الأساليب المناسبة للتعامل مع متطلبات الحياة الزوجية، أيضاً توجيه الأسر لعدم الانصياع وراء دوافع الزواج المبكر بالأخص الدوافع المادية، بجانب توجيه مؤسسات المجتمع المدني للتقليل من معدلات زواج القاصرات لتجنب آثاره.

٢- **تكنيك الإقناع:** من خلال إقناع جميع الأطراف المعنية بخطورة زواج القاصرات والآثار المترتبة عليه لتجنب إتمامه أو لعدم تكراره مرة أخري.

٣- **الإفراغ الوجداني:** من خلال مساعدة الزوجات القاصرات على التخلص من المشاعر والآثار السلبية المتعلقة بالزواج المبكر، وكذلك الظروف المعيشية القاسية التى تعيشها اسر هؤلاء الزوجات.

٤- **النصح والإرشاد:** من خلال توضيح الأضرار المترتبة على زواج القاصرات والآثار المترتبة عليه وتقديم النصيحة نحو الابتعاد عن الوقوع فيه.

٥- **النمذجة:** من خلال عرض نماذج واقعية من بين الزوجات القاصرات مررن بنفس ظروف زواج القاصرات، وكيف عانين من ويلاته وتحملن صعوبات عده من أجل ان يتغلبن على الآثار الناجمة عنه.

٦- **الإرشاد الديني:** من خلال مساعدة الزوجات القاصرات وأسرهن علي الرضا والإيمان بقضاء الله وقدره، والتوعية بعدم تكرار زواج القاصرات مرة أخرى لما يترتب عليه من آثار متعددة بجانب أن التعاليم الدينية تؤكد على الحفاظ علي حقوق المرأة وهذا النوع من الزواج فيه ضياعاً وإهداراً لها.

ثامناً: الأدوات التى يعتمد عليها التصور المقترح:

يمكن الاعتماد على العديد من الأدوات المهنية المختلفة والتي من بينها:

١- **المقابلات الفردية:** وتتم مع الزوجات القاصرات لتقديم المعونة النفسية من خلال توضيح كافة الجوانب المرتبطة بزواج القاصرات ومحاولة ربطهن بالمؤسسات الاجتماعية التى يمكنهن الاستفادة من خدماتها

٢- **الزيارات المنزلية:** حيث القيام بزيارات منزلية للزوجات القاصرات للتعرف على الوضع الاسري والاجتماعي والاقتصادي الذى تعشن فيه، وما تعانينه من آثار مترتبة على زواجهن مبكراً.

٣- **المؤتمرات:** وذلك لمناقشة الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بزواج القاصرات وإثارة الاهتمام المجتمعي بضرورة التصدي له، علاوة على الاهتمام بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الزوجين وخاصة المرأة

٤- **الندوات:** والتي تتناول تعديل الأفكار الخاطئة والمفاهيم السلبية حول زواج القاصرات، حيث إنه يتم دون استيفاء كافة النواحى القانونية المنظِمة، علاوة على ما يترتب عليه من آثار ضارة.

٥- **المناقشة الجماعية:** قيام الممارس العام بالمناقشة الجماعية مع الزوجات القاصرات حول الآثار التى يعانينها من جراء الزواج المبكر لمساعدتهن على التخفيف من حدة تلك الآثار.

٦- **السجلات والتقارير:** وذلك من خلال تسجيل الممارس العام لكل حالة من حالات زواج القاصرات على حدة ومتابعة كل حالة لتقديم تقارير وافية عنها يتم الاعتماد عليها فى التعامل معها.

تاسعاً: أدوار الممارس العام فى التصور المقترح:

١- **الممكن:** وذلك من خلال تمكين الزوجات القاصرات من المطالبة بحقوقهن المشروعة وتلبيتها مع تنمية قدراتهن للتغلب على الآثار الناجمة عن زواجهن مبكراً عن طريق إكسابهن مهارات التعامل مع المشكلات الأسرية واستثمار جوانب القوة لديهن لتحقيق نتائج ايجابية ملموسة.

٢- **الوسيط:** وذلك من خلال تحقيق الاستفادة المناسبة للزوجات القاصرات من المساعدات والخدمات المتاحة بالمؤسسات المعنية، بجانب ربطهم بتلك المؤسسات لإحداث التأثير اللازم على السياسات المجتمعية لمنع زواجهن غير القانوني.

٣- **المعالج:** من خلال تغيير المفاهيم الخاطئة لدى أفراد المجتمع نحو زواج أبنائهم من الجنسين تحت السن القانوني، مع تعديل السلوكيات غير المرغوبة والسلبية لدى الزوجات القاصرات ومساعدتهن على التخلص منها، علاوة على تعديل الاتجاهات السلبية والخاطئة للأسرة بل والمجتمع ككل تجاه زواج القاصرات مع التأكيد على دراسة الآثار الناجمة عنه للتقليل من حدتها.

٤- **المرشد:** ويتضمن تقديم الإرشاد والنصح للزوجات القاصرات بخطورة زواج القاصرات والتوجيه الي المؤسسات الاجتماعية التى يمكنهن الاستفادة بخدماتها ووسائل الحصول عليها.

٥- **المدافع:** حيث يقوم الممارس العام بالدفاع عن حقوق الزوجات القاصرات والتأثير على المؤسسات التى تمكنهن أن يستفدن من خدماتها وصولاً وإسهاماً في الحد من الآثار الناجمة عن زواج القاصرات.

٦- **المساعد:** من خلال مساعدة الزوجات القاصرات فى التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن زواجهن مبكراً، إلى جانب مساعدة المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة على أداء وظائفها بشكل مناسب للتقليل من تلك الآثار.

مراجع الدراسة

أولاً: المصادر:

القرآن الكريم: سورة النساء، الآية رقم ٢١.

ثانياً: المراجع العربية:

أبوالنصر، مدحت محمد (٢٠٠٩)، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

أحمد، هاله عبد العظيم مدني (٢٠٢٠)، دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة ظاهرة زواج القاصرات، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٥٠ المجلد ١، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الجالي، أمينة سعد (٢٠١٤)، استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لوقاية الزوجين المتنازعين من الطلاق، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كية الخدمة الاجتماعية.

الجمال، أمل عبدالمرضي (٢٠١٣)، التمكين الاقتصادي للمرأة كإستراتيجية لمواجهة الإتجار بها فى دول العالم الثالث، دراسة مطبقة على ائتلاف مكافحة الاتجار بالبشر، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٣، ج ٢، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الديب، أميرة محمد (٢٠٠١)، العنف تجاه الطفلة الأنثى، بحث منشور، المؤتمر العلمي السنوي للبيئة والطفل، القاهرة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة.

السروجي، طلعت وآخرون (٢٠٠١)، مناهج البحث فى دراسات الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

السمالوطي، إقبال الأمير (٢٠١٠)، دراسة استطلاعية عن زواج الأطفال من غير المصريين فى محافظة ٦ أكتوبر، القاهرة، وزارة الدولة للأسرة والسكان.

السنهوري، أحمد محمد (٢٠٠٢)، الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي، القاهرة، دار النهضة العربية.

الشاهد، صباح جمال إمام عبدالفتاح (٢٠١٧)، المشكلات المترتبة على زواج القصر في المجتمع وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتعامل معها، رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الشربيني، مرفت مصطفي حسن (٢٠٠٦)، تنمية وعي الفتيات المقبلات على الزواج بالخلع، بحث منشور، المؤتمر العلمي التاسع عشر، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الفايز، ميسون بنت على (٢٠١١)، زواج القاصرات "نحو مؤشرات تخطيطية لتقييده والحد من الآثار المترتبة عليه"، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٠، ج٤، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الكندي، إبراهيم بن أحمد (١٩٩٧)، مشكلات الزواج في العصر الحديث وعلاجها في الفقه الإسلامي، بدون، دار البيان.

المتولي، أماني علي (٢٠٠٩)، الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق، القاهرة، دار الكتب الحديثة.

المصيلحى، نجلاء أحمد (٢٠١١)، التدخل المهني بالممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي أرباب أسر الفتيات القاصرات بمخاطر زواج الصفقة "دراسة مطبقة على جمعية المرأة العصرية بالمحلة الكبرى"، بحث منشور، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

المصيلحى، نجلاء أحمد (٢٠١٦)، فعالية برنامج التدخل المهني بالممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية للتأهيل الاجتماعي للفتيات القاصرات ضحايا العنف، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٤٠، ج١، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

أمين، سناء أحمد (٢٠٠٨)، الزواج بين النجاح والأزمة والفشل، القاهرة، دار الفكر العربي.

بدوي، أحمد زكي (١٩٩٧)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت:مكتبة لبنان.

بن منظور، جمال الدين (٢٠٠٣)، لسان العرب: المجلد٦، القاهرة، دار الحديث.

جبريل، ثريا عبد الرؤوف (٢٠٠٣)، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة والطفولة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب.

جبريل، ثريا عبد الرؤوف وآخرون (٢٠٠٣)، الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة والطفولة، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

جبل، عبد الناصر عوض أحمد (٢٠٠١)، الخدمة الاجتماعية النفسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

جوهر، عادل موسي وآخرون (١٩٩٩)، الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة والطفولة، القاهر، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

حامد، أحمد قناوي (٢٠١٦)، ممارسة العلاج العقلاني الانفعالي في خدمة الفرد لتعديل الاتجاهات الأسرية الخاطئة نحو المعاق ذهنياً، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٤٠، ج ٧، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

حبيب، جمال شحاته (٢٠٠٩)، الممارسة العامة منظور حديث فى الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

حبيب، جمال شحاته (٢٠١٠)، قضايا وبحوث واتجاهات حديثة فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

حجازي، نادية عبد العزيز محمد (٢٠١٥)، استخدام المناقشة الجماعية فى طريقة خدمة الجماعة لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الفتيات المقبلات على الزواج، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٨، ج ٤، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

حسن، عبد الباسط محمد (١٩٩٠)، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبه، ط١.

حسنين، إمام (٢٠٠٩)، زواج القاصرات بين الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان "المجلة الجنائية القومية"، العدد ١، المجلد ٥٢، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حمزاوي، رياض أمين، السروجي، طلعت مصطفى (١٩٩٨)، البحث فى الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دبي، دار القلم للنشر والتوزيع، ط١.

خورشيد، هاله وآخرون (٢٠١٣)، الآثار الاجتماعية والصحية المترتبة على الزواج المبكر لفتيات المناطق العشوائية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٥، ج ٤، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

ربيع، محمد (٢٠٠١)، فاعلية العلاج النفسي الجماعي فى علاج قلق الانفصال والشعور بالوحدة النفسية لدي جماعة من أبناء المؤسسات الإيوائية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة.

رضوان، محمود على محمود (٢٠١٥)، تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الطبية، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد٣٨، الجزء ١٤، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

زهران، حامد عبد الرسول (١٩٩٤)، علم نفس النمو" الطفولة والمراهقة"، القاهرة، مكتبة عالم الكتب.

سليمان، حسين حسن وآخرون (٢٠٠٥)، الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

سليمان، نفيسة عبد الرحمن عبد المجيد (٢٠١٢)، برنامج وقائي مقترح من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتوعية الأمهات بالعوامل المؤدية للإعاقة، رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

سيد، أميره محمود (٢٠١٤)، إسهامات الجمعيات الأهلية فى كفالة الفتيات الفقيرات المقبلات على الزواج ودور الخدمة الاجتماعية فى التعامل معهن، رسالة ماجستير، غير منشورة، الفيوم، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.

صالح، عبد الغفار إبراهيم (٢٠٠٨)، الزواج وأحكامه في الشريعة الإسلامية وفي المحاكم المصرية، القاهرة، مطابع الولاء الحديثة.

عبد الخالق، عبد الرحمن (٢٠٠٢)، لماذا نتزوج؟، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

عبد الرحيم، محمد، مصلح، عدنان عارف (١٩٩٩)، رياض الأطفال، عمان، دار الفكر العربي.

عبدالسلام، هناء فايز (٢٠١٢)، ممارسة العلاج الخبراتي الجماعي لوقاية الفتيات المعرضات لخطر زواج الصفقة كأحد أشكال الاتجار بالبشر، بحث منشور، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية، ج٣، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

عبدالعاطى، السيد وآخرون (٢٠٠٠)، علم الاجتماع الأسري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٨)، البحث فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطبع والنشر.

عزام، شعبان عبدالصادق عوض (٢٠٠٨)، فعالية نموذج الحياة للتخفيف من حدة الضغوط التي تعانى منها زوجات المسجونين، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة

الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٤٤، ج٣، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

عطية، السيد عبد الحميد (٢٠٠٢)، ممارسة طريقة العمل مع الجماعات "اتجاهات نظرية وعمليات الإشراف والتقويم"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

على، ماهر أبو المعاطي (٢٠١١)، الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب "معالجة علمية من منظور الممارسة العامة، الرياض، مكتبة زهراء الشرق.

على، ماهر أبوالمعاطي (٢٠٠٠)، مدخل الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية، ورقة عمل، المؤتمر العلمي الثالث عشر، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

على، ماهر أبوالمعاطي (٢٠٠٩)، نماذج ومهارات التدخل المهني فى الخدمة الاجتماعية، الرياض، مكتبة الزهراء، ط ١.

على، ماهر أبوالمعاطي (٢٠٠٣)، مقدمة فى الخدمة الاجتماعية مع نماذج من تعليم وممارسة المهنة في الدول العربية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط٢.

على، ماهر أبوالمعاطي (٢٠١٢)، الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

عمار، مني محمد محمود (٢٠٠٩)، فاعلية برنامج إرشادي للتدريب على بعض المهارات العملية لتخفيف الشعور بالوحدة النفسية لدي الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، رسالة ماجستير، غير منشورة، المنوفية، جامعة المنوفية، كلية الاقتصاد المنزلي.

عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨)، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.

غيث، محمد عاطف (١٩٨٩)، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فرحات، محمد عبد المجيد (٢٠٠٧)، التوافق الزواجي واتجاهات الأمهات نحو التنشئة الاجتماعية لأطفالهن، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة.

فهمي، سامية محمد (٢٠٠١)، مشاركة المرأة في تنمية المجتمع "تجارب من الوطن العربي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

قطب، منى جلال أبو السعود (٢٠١٢)، الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الفتيات بمشكلات الأسر حديثة التكوين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الفيوم، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.

محمود، محمود محمد (٢٠٠٧)، التنمية فى عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

مسلم، حمادة رجب (٢٠١٥)، رؤية استشرافية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بمؤسسات رعاية الأيتام بالقطاع الأهلي، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٨، الجزء ١٤، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

منسي، داليا نبيل محمود جاد (٢٠١٧)، فعالية برنامج وقائي من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الأسر المعرضة لزواج الصفقة بمخاطر الاتجار بالنساء في المجتمعات العشوائية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

منصور، حمدي محمد (٢٠٠٣)، الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد.

ناجي، أحمد عبد الفتاح، محمود، محمود محمد(٢٠٠٧)، التنمية فى ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

هاشم، صلاح أحمد (٢٠١٠)، المجتمع المدني والإتجار بالنساء "دراسة وصفية لظاهرة زواج القاصرات من منظور الخدمة الاجتماعية " بحث منشور، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

ثالثا: تقارير المنظمات وأوراق العمل:

الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة (٢٠٠٧)، مجلة التطوع، العدد الثاني، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠)، شباب مصر بناة المستقبل، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية.

جامعة الدول العربية (٢٠٠٩)، دور المرأة التنموي خلال عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، ورقة عمل، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

منظمة اليونيسيف (٢٠١٢)، مساعدة الطفل الذي يعانى من الصدمات.

رابعاً: المراجع الاجنبية:

Ashman, Karen kirist (2002), Understanding Generalist Practice، Brooks/Cole، Thomson، Learning.

ASkidmore, & Rex and etal(1996), Introduction To Social Work، Boston: Allan and Bacon.

Barker, Robert (1991), The Social Work Dictionary ،U.S.A: N.A.S.W, Silver Spring.

Galma, Jahic (2009), Analysis Of Economic And Social Factors Associated With Trafficking In Women: Thinking Globally, Researching Locally, Rutgers The State University Of New Jersey، UMI Dissertations Publishing,

Gitanjali, Pand (2004), Persisting Young Age At First Marriage Among Women In India, Fordham University.

Katherince, Kimball (2011), Explaining The Roots Of Child Marriage, Georgetown University.

Landon, Pamela S (1995), Generalist & Advanced Generalist Practice In: Richard L. Edwards, Ed- In – Chief, Encyclopedia Of Social Work, 19th Ed Vol. (2)،Washington, D.L, NASW Press.

List, Pilgarm Nan (2015), The Effects Of Family Environment Of Sexual Vulnerability Many Adolescent Girls ages 15 – 19 In Rakai Uganda, Baltimore, The Johns Hapkins University.

Marie, Zywiec Dawn (2012), Women Trafficking Women And Children, An Exploratory Study Of Women Sex Traffickers, Southern Illinois University At Carbondale.

Mercedes, Lyriago (2014), Desertion Abstract International Science And Engineering، Journal،Vol 74، (9-BE).

Norline, Julia And Others (2003), Human Behavior And The Social Environment Social Systems Theory،New york, Library Of Congress.

Oxford (1999), Word Power, New York، University Press.

Payne, Malcolm (1991), Modern Social Work Theory, Macmillan Education LTD, First Published, N.Y.

Robert, Rivas & Grafton-Hir, Hull (1996), Case Studies In Generalist Practice، Belmont CA. MS.: Brooks، Cole Publishing Co.

Team Of Experts (2006), Advanced Learners, Dictionary Of Sociology, India.

Tiffoy, Pelletier (2012), Sham Body Image Distress Depressive Symptomatic Logy And PTSD Symptomatic Logy In Female Victims Of Intimate Partner Violence, Master Of Psychology, USA، Saint Louis University.

Unicef (2001), Early Marriage, Child Abuse, Innocentidiges, Florence: Unicef innocent، No 7.

Walsh, Joseph (2009), Generalist Social Work Practice, Intervention Methods, U.S.A: books/Cole.

World Bank (1994), Population Development, Washington, Library of Congress.